الاتحاد الأوروبي

منتدى المجتمع المدني

الجوار الجنوبي

الدورة الثالثة

الملخص والتوصيات الأساسية

26-27 مايو/أيار 2016، بروكسل

تنسيق: أوليفيير كونسولو، خبير المجتمع المدني

تم إعداد هذا التقرير بمساعدة الاتحاد الأوروبي (المديرية العامة لسياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع، وحدة البرامج الإقليمية في الجوار الجنوبي). يعد محتوى هذا التقرير مسئولية حصرية على الخبراء المكلفين من قبل برنامج تمكين المجتمع المدني في جنوب المتوسط (TRANSTEC، المساعدة الفنية) وCecoforma (مسئولة عن لوجستيات المنتدى)، ولا يمكن اعتبارها تعبيرًا عن آراء الاتحاد الأوروبي.

الفهرس

مقدمة..... 3

1. الثورات العربية، واستجابة المجتمع المدني والاتحاد الأوروبي..... 3
2. المجتمع المدني كجهة فاعلة إستراتيجية على المستوى الإقليمي..... 3
3. الأهداف والقضايا المطروحة لمنتدى المجتمع المدني في الجوار الجنوبي لعام 2016..... 4

المنهجية والنسق..... 6

افتتاح المنتدى - حوار المجتمع المدني ومؤسسات الاتحاد الأوروبي..... 7

الجلسات العامة..... 10

1. دعم المجتمع المدني وحقوق الإنسان: ما هي المبادرات العالمية؟..... 10

الجوار الجنوبي: السياسة، والشراكات، والناس..... 12

2. **تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية**..... 14

3. إثراء الأولويات التشغيلية الأوروبية المستمرة لمنطقة الجوار الجنوبي بالمشاركين..... 16

4. الجلسة الختامية - التوصيات..... 18

ورش العمل – التوصيات المقدمة..... 19

1. الهجرة والانتقال..... 19

2. تقليل جوانب عدم المساواة..... 20

3. مجال المجتمع المدني..... 21

4. أصوات الشباب والمرأة..... 22

5. المشاركة في الحياة العامة..... 24

6. بناء قدرات منظمات المجتمع المدني..... 26

7. مكافحة الراديكالية..... 27

8. الأمن والاستقرار..... 28

9. دعم التوظيف..... 30

نتائج..... 32

منتدى المجتمع المدني في الجوار الجنوبي... والتطلع للأمام..... 32

الإنجازات..... 32

التطلع للأمام..... 32

مقدمة

1. الثورات العربية، واستجابة المجتمع المدني والاتحاد الأوروبي

الاتحاد الأوروبي لديه تاريخ طويل في دعم المجتمع المدني، وعلى مدار أكثر من عقد من الزمان قام بوضع وتطوير سياسات وإنشاء عدد من الأدوات والآليات لدعم منظمات المجتمع المدني في بناء القدرات وتنفيذ مشروعات حقوق الإنسان والتنمية. إلا أن شهر يناير/كانون الثاني من عام 2011 كان لحظة فارقة في علاقة الاتحاد الأوروبي مع شركائه في الجنوب. فتم تسليط الضوء على الاختلال في حوار وتعاون الاتحاد الأوروبي مع الحكومات (المستبدة) للبلدان الشريكة ونقد ذلك الأمر. وقد أضاف السيناريو الجديد الناشئ قوة دفع جديدة إلى تلك الحاجة إلى المشاركة النشطة للمجتمع المدني في تشكيل الديمقراطيات الجديدة والإصلاحات السياسية في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط. وقد عزم الرجال والنساء على المشاركة في عملية صنع القرارات، وفي المساهمة في تصميم وتنفيذ السياسات الوطنية. وعليه، فقد تطلبت الثورات العربية عملية إعادة معايرة لعلاقات الاتحاد الأوروبي مع جيرانه في الجنوب، وتوازن جديد للحوار بين أوروبا والسلطات الجنوبية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. ومن ثم تم تجديد السياسات، وتدعيم الأدوات والآليات، وإنشاء أخرى جديدة، وتعديل البرامج بهدف إعادة توجيه دعم الاتحاد الأوروبي إلى الحكومات الجديدة الناشئة، والإجراءات الانتقالية، والمشاركة مع، ودعم الجهات الفاعلة في المجتمع المدني باعتبارها جهات معنية أساسية.

وقد ظهر هذا التطور لسياسات الاتحاد الأوروبي في العديد من بيانات الاتحاد الأوروبي ومراجعات السياسات التي تلت ذلك في الفترة من 2011 إلى 2015 (ألا وهي سياسة جوار الاتحاد الأوروبي – مراجعة سياسة الجوار الأوروبية في خريف 2015). وداخليًا، قامت مؤسسات الاتحاد الأوروبي بتحسين التنسيق لديها من أجل زيادة الدعم إلى المجتمع المدني في الجوار الجنوبي، حيث تم إنشاء فريق توجيهي مشترك بين المؤسسات (IISG) مختص بتحسين العلاقات مع المجتمع المدني. وسوف يستمر الاتحاد الأوروبي في تقديم الدعم الكامل لزيادة دور المجتمع المدني. وسوف يتطلب ذلك – مع أشياء أخرى – تطوير قدرات ومهارات جديدة، وتغيير التوجهات العقلية على جميع الجوانب، وإنشاء إطار عمل تنظيمي تمكيني. وفي نفس الوقت، فإننا نشهد تطورات سياسية وقانونية في بعض البلدان الشريكة والتي قد تقوض بشكل خطير استقلالية منظمات المجتمع المدني وتعرض أنشطتها للخطر.

لقد أخذت مراجعة سياسة الجوار الأوروبية عام 2015 في اعتبارها التطورات الإيجابية والسلبية الأخيرة في بلدان الجوار الجنوبي والشرقي وخلصت إلى أن سياسة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالجوار ستجعل تحقيق الاستقرار هو أولويتها السياسية الأساسية. وإعادة التوجيه هذه أثارت مخاوف بين بعض الجهات المعنية من أن مستوى الأولوية السياسية والاهتمام اللذان يوليهما الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان، والتحول الديمقراطي ومجال المجتمع المدني قد تضاءل. ومن ثم فقد شددت مراجعة سياسة الجوار الأوروبية على مركزية هذه القضايا من أجل جوار ديمقراطي ومستقر ومزدهر وسوف تستمر في النظر إلى المجتمع المدني باعتباره جهة فاعلة هامة، وهي حقيقة أعيد التأكيد عليها في منتدى المجتمع المدني.

2. المجتمع المدني كجهة فاعلة إستراتيجية على المستوى الإقليمي

وفي هذا السياق المعقد وسريع التطور، قامت القيادة السياسية للاتحاد الأوروبي (المفوض السابق السيد/ فولي، والمفوض السيد/ هاهن والممثلة السامية السيدة/ موغيريني)، وخدمات الاتحاد الأوروبي (بشكل رئيسي المفوضية الأوروبية - سياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع (NEAR) والمعونة الأوروبية (EuropeAid)، والدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، واللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية، ولجنة المناطق الأوروبية) بتشجيع العديد من الجهات المعنية على المشاركة في المناقشات والحوار المجدد (بعد الدورتين السابقتين لمنتدى المجتمع المدني هذا عامي 2014 و2015) مع نطاق واسع من الجهات الفاعلة من المجتمع المدني (2012-2016) بينما يتم فتح مشاورات استعدادًا لمراجعة سياسة الجوار الأوروبية (2015).

وتعتبر هذه المبادرات في المنطقة صدى لبيان المفوضية الأوروبية الصادر في عام 2012 بعنوان - ***جذور الديمقراطية والتنمية المستدامة: مشاركة أوروبا مع المجتمع المدني في العلاقات الخارجية***[1] واستنتاجات المجلس المتعلقة به، وكذلك خرائط طريق بلدان الاتحاد الأوروبي من أجل المشاركة مع المجتمع المدني، وهي مبادرة مشتركة بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، والتي تهدف إلى تقوية المشاركة الإستراتيجية مع المجتمع المدني. وقامت وفود الاتحاد الأوروبي بتنسيق تطوير خرائط الطريق هذه في ثمانية بلدان في منطقة الجوار الجنوبي. وتتمثل الأغراض الرئيسية لهذه المبادرات في تعزيز بيئة مواتية لمنظمات المجتمع المدني في البلدان الشريكة، والمشاركة المجدية والمنظمة لمنظمات المجتمع الدولي في صنع القرارات، وزيادة قدرة منظمات المجتمع المدني المحلية على أداء أدوارها باعتبارها جهات فاعلة إنمائية مستقلة[2].
وبالتوازي مع ذلك، تم تأسيس العديد من البرامج الإقليمية - الممولة في معظمها من الاتحاد الأوروبي - في الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي: مؤسسة آنا ليند, مركز معلومات أداة الجوار والشراكة الأوروبية (ENPI), برنامج تمكين المجتمع المدني في جنوب المتوسط, برنامج التحول المستدام في منطقة البحر المتوسط (SwitchMed), ثقافة ميد, إلخ.
البلدان المشاركة من الجوار الجنوبي هي: الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، فلسطين، سوريا وتونس.

[1] COM(2012) 492

[2] COM(2012) 492 - بيان المفوضية الأوروبية - جذور الديمقراطية والتنمية المستدامة: مشاركة أوروبا مع المجتمع المدني في العلاقات الخارجية

ودأبت بعض منظمات المجتمع المدني، التي لديها طموحات مماثلة، على تنظيم شبكات تواصل على المستوى الإقليمي لسنوات كثيرة (سواء بدعم من الاتحاد الأوروبي أو لا) وبين الجهات الفاعلة الأوروبية والجهات الفاعلة من منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط. وهي على سبيل المثال، المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التنمية وحقوق الإنسان مثل شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND) ، والمنبر الأورومتوسطي، وشبكة حقوق الإنسان الأورومتوسطية (EMHRN)، وأيضًا الشبكات الإقليمية للمرأة (كرامة, ومنظمات شبابية، وصحفيين (مثل الأكاديمية الأورومتوسطية للصحفيين الشباب – EMAJ, وهيئات أكاديمية (شبكة الجامعات الأورومتوسطية - Unimed, والمعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط) وجهات فاعلة في مجال الأعمال (رابطة منظمات سيدات الأعمال في البحر الأبيض المتوسط – AFAEMME, وغرف التجارة), إلخ.

3. الأهداف والقضايا المطروحة لمنتدى المجتمع المدني في الجوار الجنوبي لعام 2016

وعلى ذلك فإن الدورة الثالثة لمنتدى المجتمع المدني في الجوار الجنوبي (التي عقدت في بروكسل في 26-27 مايو/أيار 2016) هي جزء من هذه المبادرة الطموحة من أجل إقامة حوار هادف ومتعدد الجهات المعنية مع منظمات المجتمع المدني (CSOs) من ضفتي البحر الأبيض المتوسط. وقد أسس المنتدى جدول أعماله على التوصيات الصادرة من الدورتين السابقتين (2014 و2015) ومن الندوات الإقليمية التحضيرية الثلاث التي عقدت مع منظمات المجتمع المدني فقط (التي عقدت في وقت متزامن في الأردن، في 26-27 إبريل/نيسان 2016).

وقد حضر المنتدى في بروكسل 160 من المشاركين يغطون نطاقًا واسعًا من الجهات الفاعلة من مؤسسات الاتحاد الأوروبي، والسلطات المحلية والإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني، ومنابر وشبكات منظمات المجتمع المدني، والحركات الاجتماعية، ومنظمات المرأة والشباب، والصحفيين والمنظمات الدولية الأخرى (UNESCO).

ترتبط المخرجات والمقترحات التي تم وضعها في منتدى 2016 بالعمليات الرسمية التالية:

- تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية (ENP) والأولويات القادمة؛
- التنسيق المستمر بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي (على مستوى القيادة) ووفود الاتحاد الأوروبي في بلدان المنطقة، وخاصة فيما يتعلق بدور المجتمع المدني في الإستراتيجيات الوطنية والإقليمية (على سبيل المثال، ممارسات خريطة طريق المجتمع المدني)؛
- المساهمة في الحوار الوزاري الأورومتوسطي في إطار عمل الاتحاد من أجل المتوسط (من 2008 متابعة للشراكة الأورومتوسطية، المعروفة بعملية برشلونة، والتي بدأت في 1995)؛
- مدخلات محددة في مبادرات مستمرة من أجل السلام وتسوية الصراعات في المنطقة.

ركزت القضايا الأساسية المطروحة للمناقشات في منتدى 2016 على المكونات الأساسية الثلاثة التالية (المحددة في تونس-2014):

- **الهجرة والانتقال**: المستجدات بشأن مفاوضات الاتحاد الأوروبي الأخيرة مع بلدان المنطقة / تقييم القرارات الإقليمية الجديدة بشأن المهاجرين واللاجئين (يتضمن ذلك سياسة الجوار الأوروبية الجديدة) / دور منظمات المجتمع المدني فيها / مقترحات ببعض المعايير لمراقبة اتفاقيات الاتحاد الأوروبي مقابل الاتفاقيات والالتزامات الدولية / المناقشات الأولية بشأن إستراتيجيات الدعوة للتأثير في بنود الحوار في أوروبا وفي منطقة الجنوب؛

- **عدم المساواة والتنمية المستدامة**: استنادًا إلى أوراق سياسات وتقارير سابقة صادرة من منظمات المجتمع المدني، تمت المناقشة بشأن إستراتيجيات الدعوة الممكنة للتأثير في بنود الحوار في أوروبا وفي منطقة الجنوب فيما يتعلق بـ: النموذج الاقتصادي الحالي، اتفاقيات التجارة الحرة الحالية، سياسات الاستثمار، إلخ / مقترحات ببعض المعايير لمراقبة أطر العمل الاقتصادية في المنطقة / ماهية الجهات الفاعلة من منظمات المجتمع المدني التي سيتم إشراكها في تلك المناقشات؟ (النقابات العمالية، جهات الاقتصاد الاجتماعي الفاعلة، منظمات الأعمال/المرأة، إلخ) / الارتباط بالاتفاقية الدولية الجديدة بشأن أهداف التنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة – خطة 2030)، إلخ؛

- **تقلص المجال أمام المجتمع المدني** (يتضمن ذلك قضايا حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي): تقييم مراجعة سياسة الجوار الأوروبية وطريقة إدماجها لمنظمات المجتمع المدني / المستجدات بشأن "خراط طريق منظمات المجتمع المدني" في المنطقة والاتصالات مع وفود الاتحاد الأوروبي / برامج الاتحاد الأوروبي الجديدة لحقوق الإنسان – التأثير في المنطقة / إستراتيجيات الدعوة الممكنة للتأثير في بنود المناقشات على مستوى الاتحاد الأوروبي وفي منطقة الجنوب.

بالإضافة إلى ذلك، فإن *منتدى المجتمع المدني في بروكسل بشأن الجوار الجنوبي* قد أولى اهتمامًا خاصًا إلى *أولويات أخرى*:

- مشاركة وأصوات الشباب والمرأة;
- الفرص المتاحة أمام الحوار الهادف للمجتمع المدني على المستويين الوطني والإقليمي;

- الارتباطات بين هذا الحوار الإقليمي والمبادرات العالمية مثل "خطة عمل 2030" (بشأن أهداف التنمية المستدامة – SDGs);
- القضايا الناشئة بين المنطقتين مثل منع التطرف, الأمن وتحقيق الاستقرار, إفساح المجال أمام المدافعين عن حقوق الإنسان, بناء السلام واللاجئين وقابلية التوظيف.

المنهجية والنسق

إن بناء حوار متعدد الجهات المعنية يتطلب منهجية تتسم بأنها شاملة للآفاق والنهج المختلفة إلى أقصى حد ممكن, وذلك لتزويد المشاركين بفرص للتعبير عن وجهات نظرهم. تم إعداد الحوار من قبل خبير المجتمع المدني، والذي قام باستشارة منظمات المجتمع المدني والمنسقين، ومؤسسات الاتحاد الأوروبي المنخرطة في الأمر.

وفي الوقت الذي تطلب فيه المنتدى مستوى عالي من تمثيل الاتحاد الأوروبي كعلامة على الالتزام السياسي, فقد تضمن المنتدى في بروكسل:

- جلسات عامة: تسمح لجميع المشاركين بالمساهمة في المناقشة بشأن موضوع رئيسي;
- ورش عمل: ترعى الحوار بشأن موضوعات محددة في مجموعات صغيرة (20 إلى 60 شخص) من أجل حوارات متبادلة أكثر إتقانًا والوصول إلى توافق الآراء بشكل أسرع;
- معرض للتواصل الشبكي: يسمح للمشاركين بالاختلاط بشكل غير رسمي، وتبادل المعلومات بشأن المشاريع والمبادرات الجارية.

وهذا الاختلاط سمح أيضًا بمواجهة الصعوبة الرئيسية لهذه التجربة: ألا وهي تغطية موضوعات متنوعة في يومين تتراوح ما بين الهجرة إلى بناء قدرات المجتمع المدني، وتزويد منظمات المجتمع المدني بمجال للتواصل الشبكي, والتوصل إلى توصيات ملموسة.

تم تنظيم 5 جلسات عامة و9 ورش عمل. تم تنظيم 3 ورش عمل متوازية في أوقات مختلفة خلال جدول أعمال اليومين. وقد أتاح ذلك للمشاركين المشاركة في المناقشات المختلفة وتبادل خبراتهم.

- أول مجموعة من ورش العمل المتوازية المستندة إلى ثلاثة موضوعات تأسيسية، تم الاتفاق عليها في تونس في 2014:
  - الهجرة والانتقال؛
  - مجال المجتمع المدني؛
  - تقليل جوانب عدم المساواة.

كان الهدف هنا هو مراجعة التوصيات الواردة من الاجتماع التحضيري في الأردن ثم تحديد التوصيات ذات الأولوية المستهدفة مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

- *ثاني* مجموعة من ورش العمل المتوازية بشأن *ثلاث قضايا متداخلة القطاعات:*
  - *المرأة والشباب؛*
  - *المشاركة في الحياة العامة؛*
  - *بناء قدرات المجتمع المدني.*

كان الهدف هو صياغة توصيات استنادًا إلى أفضل الممارسات والدروس المستفادة, من أجل دعم مشاركة المجتمع المدني في صنع السياسات العامة على المستويات المحلية والوطنية والدولية.

- *ثالث مجموعة من ورش العمل المتوازية لاستكشاف القضايا المستجدة:*
  - *مكافحة التطرف؛*
  - *الأمن وتحقيق الاستقرار؛*
  - *دعم التوظيف.*

كانت المخرجات الأساسية هي توصيات تطلعية لصالح المديرية العامة للجوار ومفاوضات التوسع ضمن إطار عمل البرامج القادمة وتنفيذ سياسة الجوار الأوروبية.

إجمالاً، كان هناك **14** جلسة عمل على مدار جدول أعمال اليومين بهدف رعاية حوار مثمر ومنظم ومتوازن، يهدف إلى صياغة توصيات ملموسة. ولذلك، تم إجراء كل جلسة من جلسات العمل الأربع عشرة باستخدام فريق تيسير للجلسة, تم اختياره من قائمة المشاركين: منسق، ومقرر ومتحدثين رئيسيين. إحدى المزايا الرئيسية، التي استهدفها هذا الترتيب، تمثلت في إشراك المشاركين في المناقشات إلى أقصى حد ممكن, في نشاط من نظير إلى نظير ومدار ذاتيًا.

وقد سهل ذلك تبادل الآراء بين الجهات المعنية من البلدان المتوسطية العشر والاتحاد الأوروبي. كانت المناقشات متوازنة من المنظور الجنساني وأفسحت المجال أمام الممثلين الشباب للحديث. وكان اختيار المشاركين من المنطقة يجمع ما بين مشاركين من دورات سابقة، ومقترحات بمنظمات مجتمع مدني جديدة حسبما اقترح ذلك وفود الاتحاد الأوروبي، ومنابر الإقليمية لمنظمات المجتمع المدني من كلتا المنطقتين، ومؤسسات الاتحاد الأوروبي، واليونسكو ومن خبير المجتمع المدني.

افتتاح المنتدى - حوار المجتمع المدني ومؤسسات الاتحاد الأوروبي

المنسق: شهيرة أمين

رحب **السيد/ جورج داسيس** (رئيس *اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية* (*EESC*))، بالمشاركين الحاضرين للاجتماع في مقر اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية. وأشار مبدئيًا إلى أهمية قضايا من قبيل الهجرة واللاجئين، وحريات التجمع والتعبير، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية واستشارة المجتمع المدني.

وقد دعا إلى مشاركة جميع الجهات المعنية، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، والمنظمات الاجتماعية والاقتصادية، حيث أنها هي التي ستتبادل خبراتها وسوف تنجز السياسات المستقبلية للوصول إلى نتائج ملموسة. ويعتبر التعاون بين هذه الجهات الفاعلة المختلفة حاسمًا، وفي نفس الوقت فإنه من المهم إفساح المجال لديهم لمناقشة مصالحهم المحددة.

وسلط الرئيس داسيس الضوء على أهمية الحوار للجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية، والتي كانت منخرطة، على مدار العشرين عامًا الأخيرة، في حوارات متبادلة مع الجهات المعنية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وذكر أمثلة حديثة للتعاون الناجح: مذكرة التفاهم الموقعة بين اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية والرباعي التونسي للحوار الوطني، والتعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في المغرب في المشاركة والمساهمة في الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (*COP 22*)، والعمل المستقبلي المشترك مع ممثلي الأردن وإسرائيل وفلسطين.

"سياسات الاتحاد الأوروبي لا تحتاج فحسب إلى إشراك المجتمع المدني بفعالية ولكن إلى ضمان حريته في التعبير والتجمع في شمال وفي جنوب البحر الأبيض المتوسط. إنه من واجب الاتحاد الأوروبي تعزيز هذه الحريات أو الدفاع عنها، وإنه من مسئولية المجتمع المدني تنظيم نفسه، وأخذ زمام المبادرات والعمل على جميع المستويات، المحلية والوطنية والإقليمية."

وكرر أن المجتمع المدني يجب أن يكون موحدًا ومنسقًا ويتوصل إلى مقترحات واضحة. واختتم السيد/ داسيس بتسليط الضوء على أهمية أن تسمح المرحلة الثانية من العمل بحوار واضح وملموس، وإدارة تشاركية وديمقراطية - وهي عملية يدعمها الاتحاد الأوروبي دون أن يوجهها.

رحب **السيد/ لوك فان دن براند** (نائب رئيس لجنة المناطق الأوروبية CoR، وعضو ومكتب الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية (ARLEM)، بالمشاركين والحضور في الجلسة الافتتاحية وقدم تعريف موجز بالجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية باعتبارها هيئة مشتركة تجمع بين سياسيين محليين وإقليميين من أنحاء البحر الأبيض المتوسط لتشجيع التعاون الفني ورعاية الحوار السياسي على مستوى صنع القرار الأقرب إلى المواطنين.
وقد شدد حديثه على أهمية الشراكة الإستراتيجية بين السلطات المحلية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني بكونها ضرورية:

"هناك عدد من المتطلبات للحوكمة أو الحكم المحلي الرشيد: يجب تقوية دور واستقلالية السلطات المحلية؛ وترسيخ مبدأ الانتخاب على نطاق واسع وتعزيز الديمقراطية المحلية؛ وتقوية المشاركة المدنية على المستوى المحلي؛ وتشجيع الحوار مع المواطنين وتبني نهج تشاركي نحو الحوكمة."

"تعتبر السلطات المحلية والإقليمية شركاء إستراتيجيين في الحوكمة الرشيدة وتحقيق نتائج ناجحة في التنمية، وتقريب التعاون الأورومتوسطي إلى الشخص العادي، ومن ثم تحقيق نتائج ملموسة في الحياة اليومية. ولذلك يجب أن نقوي شراكتنا إذا أردنا للديمقراطية أن تنجح عبر منطقة البحر الأبيض المتوسط."

وأضاف بأن موضوعات إدارة الهجرة، والتنمية الحضرية، والتنمية الاقتصادية المستدامة والتحول الديمقراطي تقع في نطاق اهتمامنا المشترك. إن أي دعم يتطلب الاستثمار في بناء القدرات المؤسسية. وبالتالي، فإن الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية توصي بتطبيق نهج إقليمي كلي على منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط وتؤيد توسيع نموذج سياسة التماسك الأوروبية إلى الجوار الجنوبي. وفي رأيه أن ذلك يعني دعم اللامركزية في الجنوب باستخدام الموارد الموجودة، وتشجيع المبادرات المشتركة ووضع أهداف تنموية مشتركة.
واختتم الحديث بالتعبير عن أنه بالنظر إلى التحديات الكثيرة التي تواجهها منطقة البحر الأبيض المتوسط، فإن الطموح الاجتماعي والاقتصادي يتمثل في تشجيع النمو الشامل والمستدام، وتوفير فرص العمل، وذلك في مواجهة عملية عولمة تفرض طلبات أكبر من ذي قبل على الإنتاجية وضغوط على الاتجاهات الديموغرافية، والهجرة، والحضرنة الساحلية وإهمال الريف.

السيد/ جوهانز هاهن *(مفوض المديرية العامة للجوار ومفاوضات التوسع)*، سلط الضوء على أهمية الدور الذي أداه المجتمع المدني في التطور الديمقراطي:

"إن الديمقراطيات الفعالة الأكثر ازدهارًا هي التي يمكن أن يزدهر فيها المجتمع المدني، حيث يمكن أن يكون لكل مجموعة صوتها المسموع وحيث يمكن للمجتمع المدني مراقبة الأنشطة الحكومية بحرية. إن المجتمع المدني النشط والحيوي يعمل كجسر بين الشعب وسلطاته[...] ويعد دورنا (دورك) كممثلين للمجتمع المدني جوهريًا في تشجع التغيير نحو زيادة الحريات، وحقوق الإنسان واحترام سيادة القانون في منطقة الجوار."

وأضاف المفوض هاهن أن التحديات التي تواجه الاستقرار في المنطقة تنبع من الفقر، وعدم المساواة، والظلم والإقصاء، والفساد، والإدارة الاقتصادية السيئة وعدم قدرة الحكومات والمنظمات الدولية على التعامل مع هذه العوامل. ولذلك فقد شدد على أن الهدف الجوهري لسياسة الجوار الأوروبية المنقحة هو تحقيق الاستقرار. وطمئن الحاضرين إلى أن الاتحاد الأوروبي سيدافع عن تلك المبادئ في حواره مع الحكومات الشريكة، وأنه يعول أيضًا على منظمات المجتمع المدني على "المشاركة - حيثما أمكن - مع حكوماتها على جميع المستويات (المحلية والوطنية)، والمساهمة في تطوير السياسات والحوار، وتشجيع تنمية اقتصادية واجتماعية أكثر استدامة وشمولية".
كما أن نقص الفرص الاقتصادية والوظائف يقع في قلب عدم الاستقرار. وتعد التنمية الاجتماعية والاقتصادية أولوية للاتحاد الأوروبي، وفرص العمل للشباب والشابات، وكذلك تعزيز النمو المستدام طويل الأمد، وإمكانية الاتصال، وكفاءة استخدام الطاقة، والأمن والتنقل المدار.

وضرب السيد/ هاهن أمثلة لدعم الاتحاد الأوروبي المتزايد إلى المجتمع المدني: زيادة ميزانية دعم المجتمع المدني في برنامج تمكين المجتمع المدني، والمنح الأوروبية من أجل الديمقراطية، والدعم المقدم للحوار بين الثقافات بالشراكة مع مؤسسة أنا ليندا. كما صرح بأن وفود الاتحاد الأوروبي لديها توجيهات بدراسة وبناء ثقة بعيدة المدى في مشاركتها مع المجتمع المدني، والوصول إلى المجموعات المهمشة في المجتمع، والمشاركة مع المنابر القائمة للمجتمع المدني وضمان الحصول على تغذية مرتدة من حوار الاتحاد الأوروبي مع المجتمع المدني. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يقوم أيضًا بتشجيع الوسائل المبتكرة، مثل "برنامج زملاء الحوار" بهدف تقوية قدرات وإمكانيات القيادة من أجل تشجيع وإعداد الشباب الموهوب والملتزم على المشاركة في صنع السياسات والحوار في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط.
أحد الخطوات المهمة هي إعداد آلية أكثر استدامة، يمتلكها المجتمع المدني، من أجل توفير تبادلات أكثر تركيزًا وانتظامًا وسهولة في الوصول.
وأكد للمشاركين على أن التوصيات الصادرة من هذا المنتدى ستتم مشاركتها مع الوزراء في الاجتماع الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط بشأن التعاون الإقليمي في الأردن، وأن الاتحاد الأوروبي سيعمل كوسيط في الأماكن حيث يصعب على المجتمع المدني الاتصال مع السلطات.

بدأ اثنان من المتحدثين البارزين من شبكات المجتمع المدني الحوار مع ممثلين من مؤسسات الاتحاد الأوروبي: السيد/ زياد عبد الصمد (شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، ANND) والسيدة/ جميلة سيوري (جمعية عدالة).

افتتح **السيد/ عبد الصمد** الجلسة مشيرًا إلى الخطاب الأخير الذي أرسله الفريق الاستشاري الأساسي (CAG) إلى المفوض هاهن معبرًا عن تقدير الفريق الاستشاري الأساسي لحقيقة أن حديث المفوض يعبر عن الالتزام الجاد باتخاذ خطوات حاسمة للأمام تجاه حوار إقليمي يتضمن المجتمع المدني في مسائل السياسة فيما يتعلق بالجوار الجنوبي. وأكد على أن:

- من المهم ضمان الالتزام من جانب الاتحاد الأوروبي بأن حوارًا مستقلاً ومفتوحًا وصريحًا بشأن مسائل السياسة (على سبيل المثال بشأن الإستراتيجية العالمية الجديدة للاتحاد الأوروبي الخاصة بالسياسة الخارجية والأمنية)، ويتضمن ذلك الإدماج الشامل للشباب، سيكون في قلب الحوار الإقليمي المستقبلي بين الاتحاد الأوروبي والمجتمع المدني. ولا يمكن أن يحدث ذلك بدون الالتزام السياسي.

- ينبغي أيضًا أن يلتزم الاتحاد الأوروبي بتسليم تنظيم الجزء الخاص بالمجتمع المدني في الحوار إلى جهات المجتمع المدني، وضمان الاضطلاع بمسئوليتها بشكل رئيسي بواسطة الجنوب، والتي يتم اختيارها بالنظر إلى رؤاها ومواقفها المختلفة. وستتمثل إحدى المهام الأساسية لجهات المجتمع المدني هذه في وضع معايير واضحة وشفافة للمشاركة في الحوار، مثل معيار الشفافية.

- وينبغي أن يكون هذا الحوار موجهًا أكثر نحو السياسات. وينبغي أن يركز على مسائل السياسات المتعلقة بالقضايا السياسية التي لها تأثير قوي على الحقائق على أرض الواقع، وهي على سبيل المثال سياسة الأمن.

ركزت **السيدة/ سيوري** على موقف حقوق الإنسان والمرأة في المنطقة العربية. واقترحت التوصيات الآتية استنادًا إلى التحديات المشتركة الحالية:

- ينبغي أن يساعد الاتحاد الأوروبي في إقامة حوار فعلي قائم على نهج تصاعدي بين الاتحاد الأوروبي من جانب والمجتمع المدني من الجانب الآخر. وخلال عملية الحوار، يمكن لجهات المجتمع المدني أن تؤدي دورًا أساسيًا في اقتراح حلول لنطاق واسع من المسائل، ويتضمن ذلك الهجرة والإرهاب، وذلك استنادًا إلى معرفتهم المتعمقة بالواقع على الأرض.

- ينبغي تشجيع وتعزيز الاستشارات المتبادلة وخاصة في تلك المناطق المتأثرة بالاضطرابات السياسية، وينبغي ضمان إجراء متابعة وتقييم سليم للموقف على أرض الواقع.

- لا تزال المرأة في المجتمع المدني فئة من الفئات المحرومة. ورغم أنه من المهم تنفيذ مشروعات تنمية مستدامة لتعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، من الضروري وجود مراقبة مناسبة للبرامج من أجل ضمان دمج المرأة وشرائح المجتمع الأخرى وأن لديهم الموارد اللازمة للعمل.

- وينبغي وضع آلية/أداة ديناميكية لضمان أن تنفيذ ومراقبة ومتابعة برامج التعاون يؤدي لنتائج ملموسة فيما يتعلق بالظروف الاجتماعية والاقتصادية للمرأة.

- وينبغي ضمان إجراء هذه المراقبة والمتابعة، وخاصة في تلك المناطق المتأثرة بالاضطرابات السياسية حيث تضع الحكومات قيودًا على حرية الحركة، مما يمنع النساء من التنقل داخل وخارج مناطقهن. ويؤثر ذلك على حقوقهن وحرياتهن. يجب تضمين الحقوق المتساوية لكلا الجنسين في جميع السياسات.

ملاحظات وتوصيات من المشاركين بشأن التحديات المحددة:

- الشباب والمرأة غير مضمنين على نحو لائق في صنع السياسات. ينبغي إدماج منظمات المجتمع المدني الخاصة بالشباب، عبر حوار شامل ومفتوح، في عملية صياغة سياسات فعلية وملموسة. ينبغي أن يدعم الاتحاد الأوروبي هذه العملية بدرجة أكبر. ينبغي أن تكون المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في قلب هذا الحوار.
- ينبغي للاتحاد الأوروبي زيادة الدعم للتمكين الاقتصادي للمرأة لأن ذلك سيؤدي في النهاية إلى تمكينها الاجتماعي والسياسي.
- إن استقرار الاتحاد الأوروبي يعني أيضًا استقرار منطقة الجنوب. ينبغي لخريطة الطريق أن تأخذ في الاعتبار الاستقرار والسلام في بلدان الجوار.
- ما زالت بلدان الاتحاد الأوروبي تميل إلى رعاية مصالحها، وتغض النظر عن انتهاكات حقوق الإنسان في بعض البلدان، وخاصة في مصر. ينبغي أن يضع الاتحاد الأوروبي قضية حرية التعبير في قمة أولوياته. وينبغي أن يعتمد أكثر على المشاورات المباشرة مع المجتمع المدني، وخاصة فيما يتعلق بمراقبة تلك الانتهاكات.
- تتسم حقوق الإنسان بعالميتها ويجب احترامها. في مصر، لم يعبر الاتحاد الأوروبي إلا عن قلقه فيما يتعلق بحبس الصحفيين، وقمع وتكميم صوت الصحافة. وقد أدى هذا الموقف المائع إلى تفاقم الوضع سوءًا. يجب بدلاً من ذلك أن يزيد الاتحاد الأوروبي من ضغوطه على السلطات. على سبيل المثال، مؤخرًا نجحت الحملات الدولية للتضامن مع بعض الصحفيين المحبوسين في تكثيف الضغوط على السلطات، مما أسفر عن نتائج إيجابية.
- ينبغي أن يشارك أكثر من ذلك في الحوار في تلك البلدان حيث تتعرض حرية التعبير للخطر، وخاصة في الأردن ومصر. يحتاج الصحفيون الملاحقون إلى دعم قانوني خاص.
- ينبغي إعادة تضمين اليمن في عملية صنع سياسات الاتحاد الأوروبية، وخاصة في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية المضطربة في البلد.
- ينبغي إعداد آليات فعالة لمراقبة وتقييم عملية الحوار. تعد مبادرة منبر جنوب شمال نموذجًا ملموسًا ينبغي إتباعه جيدًا.
- ينبغي تضمين الأشخاص غير الممثلين بشكل كافي، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقات، في عملية الحوار. وينبغي توضيح معايير التي تضمن ذلك.

استجابة المفوض هاهن

كانت الرسالة الأساسية التي تناولها **المفوض هاهن** في نهاية الجلسة هي الالتزام بالعمل مع المجتمع المدني لاستثمار المزيد في إمكانيات الشباب حيث يعتبر ذلك أحد المتطلبات المسبقة لتحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة. وأقر بالدور الهائل الذي يؤديه المجتمع المدني في ضمان تمثيل جميع فئات المجتمع. وأعاد التأكيد على أهمية إقامة حوار بناءً على المسئولية والملكية المشتركة المتبادلة بدون فرض قواعد. وشدد على حقيقة أنه من المهم أن يؤخذ في الاعتبار أنه، بغض النظر عن معتقدنا الديني، لا يمكن تحقيق الديمقراطية ما لم يتم ضمان الحقوق المتساوية للجميع. وأوضح أيضًا بأن الاستثمار لا يتعلق فقط بتخصيص المال ولكنه يهدف إلى الحصول على شيء في المقابل، ألا وهو الازدهار، والديمقراطية، والاستقرار ومزيد من الحقوق للمواطنين. واختتم بدعوة المشاركين إلى تقديم أكبر قدر ممكن من المدخلات لإنجاز الأهداف المشتركة بناءً على توصيات الأردن.

الجلسات العامة

1. دعم المجتمع المدني وحقوق الإنسان: ما هي المبادرات العالمية؟

المنسق: مارك شادي-بولسن (الشبكة الأورومتوسطية للحقوق)
المتحدث الرئيسي: جان-لوي فيلا، المعونة الأوروبية، مدير التنمية البشرية والهجرة

"لا يمكن أن يتصرف الاتحاد الأوروبي بمفرده؛ فهو يحتاج إلى أن تؤدي منظمات المجتمع المدني (CSOs) دورًا حاسمًا، وذلك كمؤيدين للنُهج المدعومة، وكشركاء تنفيذ في استجابة الاتحاد الأوروبي لوضع الهجرة واللاجئين على مستوى العالم، وفي الجوار الجنوبي لأوروبا."

وصف *السيد/ جان-لوي فيلا* سياسة الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بثلاث جوانب رئيسية تدعو للقلق:

تقلص المجال أمام مشاركة المواطنين

يجب أن يتسم الهدف السياسي لأدوات الاتحاد الأوروبي في الفترة 2014-2020 بتركيز أقوى على البلدان والمواقف الطارئة الأكثر صعوبة حيث تتعرض حقوق الإنسان والحريات الأساسية لأكبر قدر من الخطر:

- يجب أن يباشر مرفق الأزمات التابع للآلية الأوروبية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان عمله في البلدان حيث لا يستطيع الاتحاد الأوروبي تدشين الدعوات لتقديم المقترحات (مشروعات حتى 1 مليون يورو، 18 شهرًا)؛
- احتياجات الحماية العاجلة للمدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر؛
- آلية شاملة جديدة للمدافعين عن حقوق الإنسان "Protectdefenders.eu" (15 مليون يورو، تعالج الاحتياجات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد للمدافعين عن حقوق الإنسان، ويتضمن ذلك تمويل ودعم جوهري للدعوة).

عناصر محددة مميزة لهذه السياسة:

- ***صياغة أقوى لدور المجتمع المدني***, ويتضمن ذلك إشارة محددة إلى التعاون بين المجتمع المدني والسلطات المحلية ومؤسسات الدولة ذات الصلة: منح الأولوية للمنظمات المحلية في الدعوات المحلية والعالمية لتقديم المقترحات.
- ***معايير التأهل الجديدة بشأن المنظمات غير المسجلة/المنظمات المسجلة*** في بلد آخر في المواقف حيث يصبح التسجيل في البلد المستهدف مستحيلاً من قبل السلطات الوطنية أو قد يعرض مقدم الطلب للخطر (مثلاً، بيلاروسيا، سوريا): سيتم تذكير وفود الاتحاد الأوروبي بمراعاة هذه المرونة وأخذها في الاعتبار في دعواتها المحلية لتقديم المقترحات.
- ***حماية الشركاء***: السرية بناءًا على طلب شركاء المشروع (عدم نشر المستفيدين، عقود غير محددة للهوية، إلخ).
- ***الجهود الواضحة للوصول إلى المنظمات الشعبية البعيدة الأصغر***: من خلال تقديم المنح من الباطن؛ من خلال المكون المخصص المحدد لمنظمات حقوق الإنسان المعرضة للخطر ضمن "Protectdefenders.eu" (يمكن لكليهما السماح بمنح تصل إلى 60000 يورو = تمويل أساسي).
- ***المرونة في أهلية تحويلات الأموال*** بين شركاء المشروع (على سبيل المثال، من خلال البطاقات مسبقة الدفع).
- ***إمكانية التنبؤ***: برنامج العمل متعدد السنوات MAAP, تم نشر موضوعات دعوات تقديم المقترحات عامي 2016 و2017 (بمشاورات محددة خلال منتدى منظمات المجتمع المدني في شهر مارس/آذار الماضي).

وفيما يتجاوز الآلية الأوروبية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، فإن **نهج التنمية المستند إلى الحقوق** يتضمن قيمة مضافة معينة في السياقات الحساسة حيث قد يكون من الصعب العمل بشكل مكشوف في حقوق الإنسان (مثلاً، الجزائر):

- استخدام التعاون الإنمائي / وتمويل الآلية الأوروبية للجوار (ENI) كتعزيز لحقوق الإنسان (وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) ومكافحة التمييز (نهج إيجابي في مقابل مبدأ "توقف وانطلق" في مشروطية المساعدات).
- هدف محدد للمساواة بين الجنسين في جميع برامج العمل الخارجية للاتحاد الأوروبي (GAP2).

خرائط طريق بلدان الاتحاد الأوروبي للمشاركة مع منظمات المجتمع المدني هي مبادرة مشتركة للاتحاد الأوروبي / الدول الأعضاء (MS) لتنفيذ سياسة 2012 بشأن "جذور الديمقراطية والتنمية المستدامة". وتم حتى تاريخه تطوير 100 خارطة طريق في مختلف أنحاء العالم. وقد أكدت كل بلدان الجوار الجنوبي (باستثناء سوريا وليبيا، اللتين لم تكونا في وضع يسمح بتطوير هذه الإستراتيجية) على **البيئة التمكينية كأولوية رئيسية**.

- نحتاج إلى تشجيع النهج متعددة الجهات المعنية والأشكال المبتكرة للتواصل بين منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية في عملية صنع القرارات العامة المحلية من أجل أن يؤدي ذلك في النهاية إلى تدعيم مساءلة السلطات المحلية نزولاً أمام المواطنين.

الهجرة

- **في خطة عمل 2030 للتنمية المستدامة, تم الإقرار باعتبار الهجرة قوة كامنة إيجابية من أجل التنمية**. كما أن خطة عمل 2030 تحدد **النزوح القسري** باعتباره أحد العوامل الأساسية التي تهدد بعرقلة كثير من تقدم التنمية المنجز في العقود الأخيرة.

- يعد صندوق الاتحاد الأوروبي الاستئماني الطارئ لأفريقيا بقيمة 1.8 مليار يورو مثالاً جيدًا لهذا النهج المدعوم، وتم بالفعل تدشين مشروعات بإجمالي 752 مليون يورو.
- قام الاتحاد الأوروبي بمضاعفة جهوده لدعم البلدان التي تتحمل أثقل أعباء النزوح المرتبطة **بالصراع السوري** المستمر, وتحديدًا من خلال زيادة تمويل الصندوق الاستئماني لسوريا، وتطوير اتفاقيات مستهدفة مع لبنان والأردن. كما أسس الاتحاد الأوروبي مرفق خاص للاجئين السوريين في تركيا لدعم جهودها في توفير الحماية والدعم لأكثر من 2.5 مليون لاجئ على أراضيها.
- **نهج الاتحاد الأوروبي الجديد** المعزز المركز على التنمية تجاه النزوح القسري في بياننا بتاريخ 26 إبريل/نيسان. يضع هذا البيان – "الحياة بكرامة – من الاعتماد على المعونة إلى الاعتماد على الذات" - نهجًا إنمائيًا شاملاً ومعززًا من أجل دعم اللاجئين، والأشخاص النازحين داخليًا ومجتمعاتهم المستضيفة.
- ينبغي دعم الجهات الفاعلة من منظمات المجتمع المدني لكي تقدم الخدمات، والمعلومات والحماية، وكذلك لدعم إجراءات تحمل اللاجئين والمجتمعات المستضيفة.
- تعد منظمات المجتمع المدني أيضًا مؤيدين أساسيين مقابل حكوماتها من أجل تقديم خدمات أفضل، على سبيل المثال في مجالات الصحة، والحماية الاجتماعية، والتعليم والوصول إلى أسباب العيش. أيضًا تؤدي جهات المجتمع المدني الفاعلة دورًا حاسمًا كعوامل للتغيير في تبني خطاب إيجابي بشأن الهجرة وبشأن الروابط الإيجابية بين الهجرة والتنمية.
- ولذلك، فإن دعم بناء القدرات المقدم إلى كل من المجتمع المدني والسلطات في البلدان الشريكة سيستمر كأولوية في تعاوننا بشأن الهجرة. وتمشيًا مع خطة عمل 2030 للتنمية المستدامة, ينبغي لبناء القدرات هذا أن يستهدف ضمان حدوث الهجرة بطريقة آمنة ومنتظمة، واحترام حقوق المهاجرين واللاجئين.

جوانب عدم المساواة

- إن سياسة الاتحاد الأوروبي مترابطة مع خطة عمل الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة، والتي تقدم سياقًا تصوريًا جديدًا لمعالجة عدم المساواة. وهي تشمل غاية مستقلة إلى جانب أهدافها بشأن تقليل جوانب عدم المساواة بالإضافة إلى عدد من الأهداف المرتبطة بعدم المساواة تحت غايات أخرى. وهذا كله استجابة للطبيعة متعددة الأبعاد لجوانب عدم المساواة.
- **تقوم المديرية العامة للتنمية والتعاون بإدماج سياسة مركزة على عدم المساواة في سياستها الأوسع الخاصة بالتعاون** من خلال تبنيها لتقليل جوانب عدم المساواة، وتوفير وظائف لائقة وتحسين الفرص للجميع في سياسات التعاون الإنمائي والبرامج والأدوات المالية لديها.
- الأدوات الرئيسية المعنية هنا هي:
  - خطة العمل: تركز على أنماط النمو الشامل والمستدام بشكل أساسي من خلال نهج إقليمي تجاه التنمية المحلية في البلدان الشريكة. وتركز أيضًا على سياسات إعادة التوزيع التصحيحية، مثل الأنظمة المالية المتدرجة، وبرامج الحماية والمساعدة الاجتماعية، وحماية التوظيف والعمالة، وجودة التعليم والصحة للجميع كأساس للتنمية البشرية.
  - مرفق البحوث بشأن جوانب عدم المساواة: ستقدم المديرية العامة للتنمية والتعاون منحة لمشروع بحثي متعلق بعدم المساواة ضمن برنامج المنافع العامة العالمية والتحديات بحلول 2016، والذي سيحدد إطار عمل تصوري وقياسي لتحسين سياسات وإستراتيجيات المديرية العامة للتنمية والتعاون.
  - شبكة الخبراء الأوروبية للتعاون الدولي والتنمية: الهدف الرئيسي هو اكتساب معارف ونصائح محددة لتقوية القدرة في عملية صنع السياسات المستندة إلى عدم المساواة.

الجوار الجنوبي: السياسة، والشراكات، والناس

المنسق/الميسر: بول جيلسبي، صحفي في جريدة زي آيريش تايمز
المتحدث الرئيسي: نيك ويستكوت, المدير الإداري، الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية (*EEAS*)

السيد/ نيك ويستكوت – التزام الاتحاد الأوروبي بحوار جامع

- "تمثل تونس فكرة الكيفية التي يرغب بها الاتحاد الأوروبي في العمل، ليس فقط مع الحكومات، ولكن أيضًا مع المجتمع المدني، حيث إنها هي البلد الذي استطاع تحقيق الحوكمة الديمقراطية بالتعاون مع جهات المجتمع المدني الفاعلة، بما في ذلك حركات النقابات العمالية."
- ينعكس **التزام الاتحاد الأوروبي بحوار جامع** في سياسة الجوار الأوروبية الجديدة والإستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي. تؤكد كلتا الأداتين على حاجة الاتحاد الأوروبي إلى توسيع نطاق وصوله إلى المجتمع المدني بمفهومه الأوسع. ويعين ذلك الاستمرار في العمل بفعالية أكثر مع جميع الأطراف وفي نفس الوقت توسيع الشبكات واكتشاف طرق جديدة للعمل معًا.
- يعمل الاتحاد الأوروبي على دعم **الحوار الثلاثي**, ليس فقط في تونس، ولكن أيضًا في تلك البلدان التي ليس من السهل فيها تحقيق نفس المستوى من المشاركة؛ على سبيل المثال، يناقش الاتحاد الأوروبي أولويات الشراكة لمصر ولبنان والأردن وقام بعقد مشاورات مع المجتمع المدني في كل هذه البلدان، على مستوى البلد وفي بروكسل. "هناك ثلاثة بلدان مختلفة جدًا، ويتراوح نطاق المسائل التي يمكن للاتحاد الأوروبي العمل عليها عبر البلدان الثلاث ما بين التنمية الاقتصادية وبين تقديم الخدمات الاجتماعية، والأمن الإنساني وحقوق الإنسان."
- بشأن **ليبيا وسوريا**: هناك تقدير عالي للعمل الحاسم الذي قامت به منظمات المجتمع المدني، وخاصة تلك العاملة على المستوى المحلي، في التعاون مع المجالس البلدية المحلية. وإدراكًا للحاجة الملحة إلى تقديم أي نوع ممكن من الدعم لإنقاذ حياة الناس، فقد دعا السيد/ ويستكوت جهات المجتمع المدني الفاعلة إلى التوجه إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي لطلب الدعم المناسب في التوقيت.

المستجيب: السيدة/ جيهان الراجي- وضع الشباب والمرأة في المنطقة، توصيات استنادًا إلى خبرة مشروع شبكات الشباب المتوسطي في المغرب

- يجب أن يكون **الحوار** بين الاتحاد الأوروبي والمجتمع المدني **أفقيًا** أكثر, بدون وسطاء. وسوف يساعد ذلك في بناء ثقة متبادلة بين الطرفين.
- يجب أن يشجع الاتحاد الأوروبي الحكومات على منح جهات المجتمع المدني الفاعلة مساحة ومجالاً أكبر من أجل **العمل والاستقلالية في صنع القرارات**.
- ينبغي أيضًا للاتحاد الأوروبي أن **يصل** إلى العديد من المنظمات الناشئة في المغرب والتي تحتاج إلى تقوية قدراتها لكي تتمكن بشكل أفضل من تنفيذ المشروعات المتعلقة بالصحة، والتعليم وحقوق الإنسان التي تمس صميم حياة المواطنين. فكثير منها غير مدرك حتى الآن إمكانية الحصول على دعم الاتحاد الأوروبي.
- ينبغي تأسيس عدد من **اللجان المتخصصة** لضمان تقديم التمويل المستدام من أجل معالجة المجالات الموضوعية (الصحة، التعليم، الثقافة، سيادة القانون، إلخ) بطريقة متساوية.

المستجيب: السيد/ نكيولو ميلانيز – البدائل الأوروبية وشبكة المبدعين الثقافيين

- الحوار بين صانعي القرارات والمجتمع المدني ينبغي أن **يتضمن المجتمع المدني في وضع خطة العمل**, وفي صياغة خيارات السياسة وتقييم هذه الخيارات، وفي تنفيذ السياسة وفي تقييم نتائج السياسة في كل مرحلة من دورة السياسة. وينبغي أن يقوم هذا الحوار على أساس تبادل الحجج (على سبيل المثال، ينبغي توضيح أسباب تبني أحد الخيارات أو رفضه، وذلك بناءًا على الحجة العقلية). ما يزال الاتحاد الأوروبي لا يطبق هذه الطريقة فيما يتعلق بشركائه في الجنوب.

- ينبغي أن يقوم الاتحاد الأوروبي **بتضمين المجتمع المدني في صنع القرارات السياسية** لسببين: إنه يؤدي إلى صنع أفضل للسياسة لأن جهات المجتمع المدني الفاعلة تثير مجموعة من المسائل التي لا تعبر عنها الجهات الفاعلة الأخرى (الجهات الفاعلة في مجال الأعمال، مجموعات الضغط الأمني، إلخ)؛ وإنه يؤدي إلى سياسات مقبولة أكثر من قبل الناس المتأثرة بها، لأن هؤلاء الناس قد اشتركوا في تطويرها.

جوانب القلق المحددة والتوصيات التي حددها المشاركون

- ينبغي أن تقدم مؤسسات الاتحاد الأوروبي تغذية مرتدة ملموسة إلى مواقف **النقابات العمالية**.
- وينبغي صياغة خطة عمل للشراكة أكثر وضوحًا وتتضمن أولويات أساسية من خلال **الحوار الثلاثي لبناء الديمقراطيات** في البلدان المعنية.
- ينبغي تأسيس **آليات مستدامة استنادًا إلى توافق مشترك** من أجل تصميم شراكة تركز على الهدف وتتضمن جميع الأطراف. وينبغي ضمان عقد اتفاقيات إطارية مشتركة واجتماعات منتظمة على أساس تلك الآليات.
- بشأن ليبيا:

- ينبغي أن يدعم الاتحاد الأوروبي منظمات المجتمع المدني في ليبيا، وخاصة تلك الواقعة في **مناطق ريفية**. على سبيل المثال، دعم منظمات المجتمع المدني العريقة التي لديها القدرة على تدريب منظمات المجتمع المدني الناشئة على مستوى الريف، لتمكينها من تنفيذ المشروعات وأداء دور يسد الفجوة في الاستجابة لنقص المؤسسات الممثلة للمحليات.
- ينبغي أن يقوم الاتحاد الأوروبي **بتعزيز دعمه لمنظمات المجتمع المدني للمرأة والشباب**. ينبغي منح دعم خاص إلى **تأسيس منابر شبكية لتقوية التنسيق والاتصال** مع منظمات المجتمع المدني الريفية التي ساعدت حتى الآن على نمو السلطات المحلية.

- بشأن فلسطين: ينبغي أن يضغط الاتحاد الأوروبي أكثر من أجل حل سياسي للتعامل مع موقف مخالفات حقوق الإنسان في فلسطين.

- بشأن مصر: فيما يخص **حرية التعبير**, يبقى الوضع مثيرًا للقلق ويتطلب اتخاذ الاتحاد الأوروبي لمزيد من الإجراءات، وخاصة للدفاع عن الصحفيين والنشطاء الخاضعين للمحاكمة في مصر.

- ينبغي أن يبذل الاتحاد الأوروبي جهودًا أكبر من أجل **المشاركة مع منظمات المجتمع المدني في بلدان الخليج أيضًا**.

2. تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية

المنسق: نيكولو ميلانيزي **المتحدثون الرئيسيون:** ماسيج بوبوسكي، نائب المدير العام للمديرية العامة لسياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع، ومايكل كوهلر، مدير الجوار الجنوبي، المديرية العامة لسياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع، المفوضية الأوروبية

*"لا يمكن للاتحاد الأوروبي بمفرده حل التحديات الكثيرة في المنطقة، وهناك حدود لجهوده، ولكن **سياسة الجوار الأوروبية الجديدة ستؤدي دورها في المساعدة على توفير الظروف المواتية لتنمية إيجابية**". (مراجعة سياسة الجوار الأوروبية)*

شدد السيد/ ماسيج بوبوسكي على أهمية مراجعة سياسة الجوار الأوروبية وسلط الضوء على أن المفوضية تنتقل الآن إلى مرحلة التنفيذ. **الأولويات** في مراجعة سياسة الجوار الأوروبية:

- الحوكمة الرشيدة;
- الديمقراطية، سيادة القانون، وتعزيز سريان حقوق الإنسان؛
- الأمن.

- **سياسة الاتحاد الأوروبي** سوف تركز على **الفرص بعيدة الأمد** للنمو والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وخاصة بالنظر إلى وضع الشباب والشابات. وتتمثل النواحي الأخرى ذات الأولوية في إمكانية الاتصال، وكفاءة استخدام الطاقة، والأمن والتنقل المدار.

- تحتاج معظم هذه التحديات الأساسية إلى **التعامل معها من خلال التعاون الإقليمي وأيضًا الإدماج**. سياسة الجوار الأوروبية هي **إطار عمل لرؤية مشتركة** لمنطقة تتعاون وهي متكاملة ومترابطة.

- في ذلك السياق، يتمثل الغرض المركزي لسياسة الجوار الأوروبية المنقحة في تحقيق **الاستقرار, وتعد الحوكمة الديمقراطية المحسنة جزءًا أساسيًا من خطة عمل تحقيق الاستقرار**.

- إن الاتحاد الأوروبي يقدر بشدة مشاركة منظمات المجتمع المدني، سواء كانت مع الاتحاد الأوروبي أو بين منظمات المجتمع المدني والحكومات الوطنية، مما يحافظ على الحوار في خطط عمل الإصلاح مفتوحًا وجامعًا، ويدفع الإصلاحات للأمام **ويجعل الاتحاد الأوروبي والحكومات الوطنية مسئولة**.

تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية في الأمن والهجرة – اثنان من المجالات ذات الأولوية الأساسية

الأمن

- يغطي نهج الاتحاد الأوروبي الدعم لإصلاح قطاع الأمن، ومنع التطرف، وتفكيك الجريمة المنظمة ومكافحة جرائم الإنترنت.

- وفي تعاوننا مع البلدان الشريكة في الجوار، من المهم بشكل **حاسم تحسين الأمن للمواطنين**. يعتقد الاتحاد الأوروبي اعتقادًا راسخًا بأن أمن الدولة لا يمكن تحقيقه على حساب الحريات الأساسية وأمان وسلامة المواطنين.

- ومن خلال تدشين سياسة الجوار الأوروبية المنقحة، يسعي الاتحاد الأوروبي إلى **الإرادة السياسية ومسئولية شركائنا**. ومع ذلك، فإن أولويات الاتحاد الأوروبي قد لا تتطابق مع احتياجات وتوقعات بلدان سياسة الجوار الأوروبية. لذلك من المهم تقديم استجابات مفصلة ومخصصة حسب البلد والتي تحقق نتائج – **لا توجد تنمية واستقرار بدون أمن**.

- ومع ذلك فإن الاتحاد الأوروبي لن يطبق ذلك بصورة عمياء. إن تقلب السياق يحتم علينا تقييم دعمنا طوال الطريق **ونظل حاسمين ومرنين** في وجه التغييرات. ولهذا الغرض يجب تطبيق أنظمة لعمليات الفحص والموازنات. ولمنظمات المجتمع المدني دور حاسم هنا: فالمراقبة المشتركة الساعية نحو مساءلة وشفافية الهياكل الأمنية هي ضرورة حتمية.

الهجرة

- يقر الاتحاد الأوروبي بأن المهاجرين هم **عوامل قوية للتنمية**: فهم ينقلون المعرفة، والمهارات والخبرات إلى بلدان الوجهة؛ وهم يستثمرون في بلدان المنشأ والوجهة؛ وهم يساهمون في التنوع الثقافي.

- ومع ذلك، وبدون فرص التنمية (وظائف، تعليم، حقوق)، يمكن للتوترات بين السكان أن تؤدي إلى تزعزع استقرار مناطق بأسرها، وتحريض تحركات ثانوية شعواء.

- تعرض سياسة الجوار الأوروبية دعمًا إلى البلدان الشريكة لكي تقدم استجابة متوازنة في إدارة تدفقات الهجرة واللاجئين واستغلال وإدماج فوائد الهجرة. ويتم ذلك من خلال تدعيم الهجرة القانونية، والحماية الدولية وتعزيز الروابط بين الهجرة والتنمية.

- تعد منظمات المجتمع المدني جهات فاعلة أساسية في مبتغانا المشترك لتنظيم الهجرة وحماية حقوق المهاجرين واللاجئين – على **منظمات المجتمع المدني أن تظل متأهبة، تبرز دورها الحاسم في المراقبة، وتجعلنا نحن وحكوماتكم خاضعين للمساءلة**. وهي مهيأة لأن **تطالب بتقديم الخدمات الأساسية**, مثل التعليم والصحة والسكن، وكذلك **رعاية خطاب إيجابي بشأن الهجرة**, موضحة الروابط البناءة بين الهجرة والتنمية.

- **تصدر الاتحاد الأوروبي الاستجابة الدولية للهجرة واللاجئين بأكثر من 5 مليار يورو من إجمالي الميزانية المرصودة. وبشكل محدد، وبالنسبة للمنطقة، رصد** الصندوق الاستئماني الإقليمي للاتحاد الأوروبي استجابة للأزمة السورية 427 مليون يورو بحلول شهر مايو/أيار 2016، وقريبًا سيقدم الصندوق الاستئماني الطارئ من أجل الاستقرار ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير المنظمة والأشخاص النازحين في أفريقيا 28 مليون يورو إلى مجلس الصندوق الاستئماني المختص بشمال أفريقيا.

جوانب القلق المحددة والتوصيات التي حددها المشاركون

- **الحاجة إلى الاستثمار في بناء السلام كجزء من سياسة الجوار الأوروبية**; يعد بناء السلام حاسمًا في عمليات بناء الديمقراطية.
- التفاوض بشأن أولويات سياسة الجوار الأوروبية – **ينبغي أن تكون الأولويات أكثر شفافية ومعروفة للعامة**.
- **غياب اتساق سياسات سياسة الجوار الأوروبية والأدوات المالية وفقًا لأولويات سياسة الجوار الأوروبية**. ذكر السيد/ بوبويسكي الحاجة إلى مراجعتها، ومع ذلك أوضح أن السقف المالي لن يتغير.
- ومن أجل بناء الأمن، **هناك حاجة إلى التركيز على المسائل الاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية أولاً**.
- الأمن في ليبيا: **لا توجد أدوات لضمان الشفافية بشأن المستفيدين النهائيين من الدعم**. الحاجة إلى التعاون أكثر مع المجتمع المدني.
- **هناك حاجة إلى التمييز بشأن البلدان، مع الأخذ في الاعتبار أزمة اللاجئين**. ذكر السيد/ كوهلر أنه تم إعادة تنظيم الميزانية؛ ومع ذلك فإن المفوضية تركز أيضًا على قضايا إعادة التوطين وتحاول تبني الهجرة الدائرية و بناء القدرات للأشخاص من أجل العودة وبدء أعمال تجارية وإعادة بناء الاقتصاد.
- **الحاجة إلى آلية قصيرة الأجل لإلغاء التأشيرات من أجل تسهيل التنقل**.
- **استجابة متسقة بشأن انتهاك حقوق الإنسان** (على سبيل المثال، مصر): الحاجة إلى اتساق أكبر بين استجابة الدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي. أوضح السيد/ كوهلر أن تخفيض مساعدات التنمية يمكن أن يستخدم كمؤشر على استجابة الاتحاد الأوروبي.

3. إثراء الأولويات التشغيلية الأوروبية المستمرة لمنطقة الجوار الجنوبي بالمشاركين

المنسق: أوليفير كونسولو
المتحدث الرئيسي: إيريني مينجاسون - رئيس الوحدة - البرامج الإقليمية في الجوار الجنوبي

"المجتمع المدني لديه دور حاسم في المنطقة. أود أن أدعوكم لاستغلال هذا المجال الإقليمي حيث يتم الحوار في نواحي مختلفة".
إيريني مينجاسون

- ينبغي أن يكون هذا المنبر بالكامل في يد المجتمع المدني.
- يريد الاتحاد الأوروبي فتح القنوات للجهات الفاعلة الجديدة ويرغب أن تكون مستدامة.
- إن جوهر الرسائل التي نقلتها منظمات المجتمع المدني إلى الاتحاد الأوروبي، بعد الاجتماع التحضيري في شهر إبريل/نيسان، هام للغاية.
- الاتحاد الأوروبي ملتزم بالاستمرار في دعم المجتمع المدني.
- سيتم تدشين زمالة المجتمع المدني للشباب في الأردن.

التعاون الإقليمي

- النظرة المستقبلية الإقليمية بين الاتحاد الأوروبي والجوار الجنوبي أصبحت أكثر من أولوية في سياسة الجوار الأوروبية.
- مشاركة الاتحاد الأوروبي في المنطقة لها بُعد إقليمي.
- تتزايد أهمية الموضوعات الخاصة مثل التنمية الاقتصادية، والطاقة، والتغير المناخي، والأمن، والنمو والتوظيف.
- 15% من البرامج السنوية للاتحاد الأوروبي تذهب إلى البرامج الإقليمية.
- يتم تنظيم التعاون الإقليمي تحت ثلاث ركائز:
  - التنمية السياسية والاجتماعية؛
  - التنمية الاقتصادية؛
  - البيئة والطاقة والنقل.

الاتحاد من أجل المتوسط

- أقرت سياسة الجوار الأوروبية المنقحة الدور الهام للاتحاد من أجل المتوسط. توجيهات السياسة التي تم تبنيها في الاجتماعات الوزارية الموضوعية المتعددة للاتحاد من أجل المتوسط في السنوات الأخيرة تنطوي على إمكانيات كبيرة كمحركات للنمو، والتوظيف والإدماج والاستقرار.
- تستمر المفوضية في دعم أمانة الاتحاد من أجل المتوسط، وهي منبر فريد لحوار السياسة القطاعية بين أعضاء البلدان الاثنين وأربعين، وهي مسئولة عن تشجيع مشروعات ملموسة ذات صلة إقليمية.

الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية: هي جهة فاعلة أخرى للجلوس معها للحوار ومناقشة الحلول العملية الممكنة للمشكلات التي نواجهها في تلك النواحي ذات الأولوية.

الاجتماعات الوزارية

- سيركز الاجتماع التالي للاتحاد من أجل المتوسط على "التعاون الإقليمي".
- هناك 42 ممثلاً من الاتحاد من أجل المتوسط. وهم يمثلون وزارات مختلفة من بلدان مختلفة.
- سيلتقي السيد/ هاهن بالجهات المعنية الأخرى من القطاع الخاص، وزملاء المجتمع المدني وممثلين من غرف التجارة للحديث حول النظرة المستقبلية.

الحوار مع إيريني مينجاسون - جوانب قلق محددة أثارها المشاركون

- **الطاقة** هي مجال ثري للتعاون في المنطقة ويتسم تطوير الطاقة في المنطقة بالأهمية الكبيرة. وتمثل هذه البلدان فرصًا للاستثمارات في مجال الطاقة. ومن الحقائق الفعلية أن كفاءة استخدام الطاقة تفتح المجال لإمكانات هائلة.

إيريني مينجاسون (*IM*): يؤكد الاتحاد الأوروبي على **اتساق السياسات بشأن كفاءة استخدام الطاقة**. يعتبر كل الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة أهم نواحي تعاوننا في مجال الطاقة. تعد الطاقة مجال ضخم للتعاون في المنطقة وكذلك على المستوى الثنائي. ويجب أن تكون متسقة مع برامج الاستدامة طويلة الأمد. ونحن نرجو أن يتم اقتناص الفرص في هذا المجال. يوجد حوار وجهد في المنطقة الأورومتوسطية للمشاركة مع الجهة الفاعلة الأخرى. والاتحاد الأوروبي ينخرط أكثر وأكثر في هذا السياق. فلدينا حوار حول السياسات ومشاركة للخبرات بشأن المشروعات. وتعتبر البرامج والمشروعات بوابة مفتوحة أمام المجتمع المدني وفيها متسع ومجال للجهات الفاعلة في النواحي المختلفة. يمكننا أيضًا أن نحصل على مشورتكم.

- إذا كان الاتحاد الأوروبي بالفعل جادًا بشأن **المساواة بين الجنسين**, ينبغي أن يتحاور مع منظمات المجتمع المدني مثل نظرة للدراسات النسوية وحقوق المرأة.

إيريني مينجاسون: الاتحاد الأوروبي هو مؤسسة سياسية. ونحن نتعامل مع الجامعة العربية وكذلك الاتحاد من أجل المتوسط. **يقوم الاتحاد من أجل المتوسط بالتحضير لمؤتمر عن المرأة** من أجل توسيع نطاق المنظمات المدعوة للحصول على أفكار جديدة. إننا سنستغنى عن اللغة الرنانة في الاجتماع المقبل للاتحاد من أجل المتوسط. لدينا اجتماعات وزارية بخصوص موضوعات مختلفة، مثل تلك التي عقدناها العام الماضي حول البيئة والتغير المناخي. وسنقوم بذلك خطوة بخطوة. فهيا نعمل على ذلك.

- يعد التعاون من أجل **حماية الأشخاص ذوي الإعاقات** ومجموعة من الحقوق لهم في المنطقة هام للغاية. ومن المتوقع أن تقوم منظمات المجتمع المدني بشغل المجال لهذا الأمر. يرجى أيضًا وضعها في الاعتبار.

إيريني مينجاسون: إن التعاون من أجل حماية الأشخاص المعوقين ممكن إقليميًا أو داخل البلد. **ينبغي أن تزودونا نحن ووفودنا باقتراحاتكم**. والرجاء أن تستمروا في القيام بدوركم وسوف يتم الاستماع لصوتكم.

- من المهم وجود **تواصل مع الجامعة العربية**...يجب أن نتابع حوارنا في هذه الناحية.

إيريني مينجاسون: التواصل مع الجامعة العربية ممكن وهو توجه يعود بالنفع على الكل. إن فرص التعاون الإقليمي والدولي تسرع الإصلاحات في المنطقة وأيضًا في تركيا. فهي تصبح أكثر ديمقراطية كما أن الإصلاحات في الطريق. **ينبغي أن يتحاور المجتمع المدني مع الاتحاد الأوروبي حول هذه الموضوعات، في حضور مسئولين على مستوى عالي، لتعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني في المنطقة بشأن القضايا الهامة**.

- يجب التوصل إلى مساومات معينة في علاقات الاتحاد الأوروبي والمنطقة. يجب التنسيق بين **المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء**.

إيريني مينجاسون: نحن نحاول أن نكون **مبدعين وعمليين**, ونساعدكم على الاشتراك في الحوار والتواصل. جاري عمل بناء القدرات. نحن نود توسيع الحوار إلى شركاء آخرين. ونريد لهذا المنتدى أن يتطور. أخبرونا وقدموا لنا أفكارًا عما يمكن القيام به. نحن نريد أن يكون لدينا مسئولية من جانبكم.

"ينبغي أن نواصل العمل، وأن يكون لدينا مرونة أكثر، وأدوات أكثر. يعد هذا الاجتماع مهمًا لأننا نقابل كثير من الأشخاص من منظمات المجتمع المدني الأخرى. مشارك من منظمة من المجتمع المدني

---

4. الجلسة الختامية - التوصيات

ركز **السيد/ مصطفى حايد** على التوقعات العالية التي يحدثها هذا النوع من الأحداث وما تستتبعه من إحباطات في الغالب. يخاطر النشطاء أحيانًا بحياتهم لحضور فعاليات المجتمع المدني. ومع ذلك، تقل المتابعات بعدها ويظل صوتهم لا يلقى سماعًا أو فهمًا.

يعد التحفيز والإلهام جزءًا هامًا من هذه النوعية من العمليات

وقد قام بما يلي:

- شجع المشاركين من منظمات المجتمع المدني على تذكر أنهم عوامل التغيير؛
- وعد بإنشاء منبر لتجميع أصوات منظمات المجتمع المدني السورية للوقوف ضد الجرائم ضد الإنسانية;
- ناشد الاتحاد الأوروبي التصرف ضد انتهاكات حقوق الإنسان وأن يكون متسقًا في رسائله;
- سلط الضوء على الحاجة إلى جعل المساءلة جزءًا هامًا من العملية الانتقالية في سوريا;
- أكد على الحاجة إلى برنامج خاص يركز على الأزمات يطوره الاتحاد الأوروبي ويستهدف منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع دعم مالي وغير مالي إلى منظمات المجتمع المدني.

تم عرض التوصيات التالية التي أسفرت عنها كل ورشة عمل
في الجلسة الختامية للمنتدى.

ورش العمل – التوصيات المقدمة

1. الهجرة والانتقال

المنسق: سمير العيطة

توصيات

1. مناشدة الاتحاد الأوروبي/المفوضية الأوروبية **احترام حقوق الانتقال وطالبي اللجوء**, وخاصة اتفاقية الأمم المتحدة لعامي 1951 و1990، والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان واتفاقيات منظمة العمل الدولية رقم 97 و143. إنشاء آلية مع منظمات المجتمع المدني في الجنوب لمتابعة ومراقبة تنفيذ البنود أعلاه.

2. العمل على **تسهيل الانتقال وآلية التأشيرات لسكان الجنوب**, ويتضمن ذلك برامج للتعليم، وهي على وجه التخصيص لا الحصر، التعليم قبل الجامعي وبرامج للهجرة الدائرية، مع التركيز على المرأة والشباب.

بعض المقترحات المحددة حول هذا الموضوع:

- تضمين إلغاء التأشيرات قصيرة الأجل وذلك كجزء من التوصيات الأساسية;
- تغيير "إنشاء آلية لضمان الحق في التعليم";
- زيادة عدد المنح الدراسية;
- مناشدة الاتحاد الأوروبي إيقاف سياسات "النقاط الساخنة" و"الرجوع إلى الحدود" واستبدالها بسياسات التشجيع على العودة.

3. **مراجعة اتفاقية دبلن** لاحترام اختيار اللاجئين، وتقديم آليات، مع السلطات الإقليمية المحلية، من أجل التوزيع المنصف للاجئين على المناطق الأوروبية. ينبغي توجيه تركيز خاص على التعليم ولم شمل العائلة.

4. إنشاء آلية بمساعدة منظمات المجتمع المدني لإعطاء **اللاجئين الحق في تنظيم أنفسهم** وأن يكون لهم صوت في عملية صنع السياسات.

5. **مكافحة الاتجار في البشر والعمالة القسرية**, وحماية الضحايا، وخاصة النساء، والأطفال والمجموعات المهمشة من خلال إنشاء آلية/نظام لمكافحة الاتجار في البشر.

6. توضيح السياسات الأوروبية تجاه البلدان الجنوبية، فيما يتعلق بمهاجري ولاجئي جنوب – جنوب. العمل على مكافحة عمل الأطفال، والانتهاكات بحق الأنثى وضمان التعليم واحترام حقوق العمال، بآليات المراقبة المناسبة المذكورة في النقطة 1.

اقتراحات أخرى (مرسلة بالبريد الإلكتروني أو مستلمة خلال أو بعد الجلسة):

1. إنشاء آلية من أجل **التضامن الاجتماعي**.
2. تقوية **الشراكة متعددة الجهات المعنية** ويتضمن ذلك، ولا يقتصر على، منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية في مجال الهجرة سواء كانت قسرية أو لا والانتقال.
3. التمويل: تخصيص **ميزانية كافية** للهجرة والانتقال؛ وتطوير أدوات مبتكرة للتنمية الاقتصادية الشاملة في البلدان المستضيفة لكل من المهاجرين والمجتمعات المستضيفة.
4. **إعلام المهاجرين** بلغتهم الخاصة عن حقوقهم والتهديدات المحيطة بهم.
5. إلغاء **التأشيرات قصيرة الأجل**.

2. تقليل جوانب عدم المساواة

المنسق/الميسر: **السيدة/ دارين أبو ليل (الشباب المتوسطي - اليونسكو) والسيدة/ مابل جروسي (سوليدار)**
المتحدث: **السيد/ كريستوفي ماسون (المديرية العامة للجوار ومفاوضات التوسع، مركز الخبرة الموضوعية - الحوكمة الاقتصادية)**

وصف السيد/ كريستوفي ماسون، المديرية العامة للجوار ومفاوضات التوسع (مركز الخبرة الموضوعية بشأن الحوكمة الاقتصادية, المسئول عن السياسة الاجتماعية والتوظيف) إطار عمل السياسة لبلدان الجوار الجنوبي: (أ) اتفاقات الارتباط, (ب) الاتحاد من أجل المتوسط (*UfM*), (ج) الدعم المالي, (د) منطقة تتسم بالاستقرار السياسي المتزايد. واختتم بتقديم أفكار بشأن خطط المساعدات.

جوانب القلق المحددة التي حددها المشاركون

- السعي نحو أدوات وآليات، وليس فقط سياسات، للعمل بشكل أكثر حول **التقارب** بين السياسات والأبحاث.
- تحسين الشراكة المحلية وتحديد أي الجهات الفاعلة الاجتماعية موجودة في الميدان وما هي احتياجاتها.
- الاهتمام **بالتنسيق** بين المانحين المختلفين. مناشدة المؤسسات لتحديد الأولويات مع الشركاء.
- توظيف, وملكية, وإدماج, وممارسة **الشباب**. الحصول على مقترحات مبتكرة وشاملة. من المهم ضمان أن المجتمع المدني يأتي في مرحلة مبكرة عندما نتحدث عن تأسيس برامج.
- **الإعاقة** ضمن التنمية المستدامة. من المهم البحث عن طرق لتغطية المشكلات التي يواجهها الأشخاص ذوي الإعاقات. يمكن لنسبة 13% فقط من الأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إلى العمل، ولكنهم حينئذ لا يحصلون على دعم اجتماعي بالإضافة إلى ذلك، فإن النساء اللاتي تعانين من مشكلات صحية عقلية هن أيضًا موضوع يجب معالجته.
- التأكد من أن **أدوات المراقبة** هي أدوات تغذية مرتدة حقيقية وفعالة من أجل تعديل البرامج عندما تقتضي الحاجة وليست مجرد إجراءات روتينية. الأشخاص الذين لديهم المعلومات، لديهم القوة (المجتمع المدني يتطلع إلى حق الوصول إلى المعلومات).
- **الإطار الزمني** للمنح يجب مراجعته.

توصيات

1. جزء هام من مناقشات دعم ميزانية الاتحاد الأوروبي مع الحكومات، والشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني يجب أن تكون مركزة على **تأسيس برامج في البلد تعطي الأولوية للعمل المحترم والحماية الاجتماعية**.

2. ينبغي أن يقوم الاتحاد الأوروبي بتأسيس مجموعات عمل تتضمن المانحين النشطين في البلدان من أجل **تنسيق وتوفيق البرامج والتمويل (مع مشاركة المجتمع المدني)**.

3. **تبني ميثاق شرف أو قواعد سلوك للشراكات** بناءًا على آليات محاسبة تستند إلى الحقوق.

4. **دعم التمكين الاقتصادي، والنمو الشامل والإدماج الاجتماعي** من خلال:

أ. الأخذ في الاعتبار المؤشرات العشرة لأهداف التنمية المستدامة في خطة عمل 2030.
ب. التركيز على المحرومين من العمالة والتعليم والتدريب، الإعاقة، الأطفال، الأقليات، اللاجئين، النازحين – المنظور الجنساني.
ج. دعم الجهات الفاعلة في الاقتصاد الاجتماعي (التعاونيات، مؤسسات الأعمال الاجتماعية ، التمويل الشامل، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلخ).

5. **ضمان مشاركة منظمات المجتمع المدني** في تنفيذ، ومراقبة السياسات العامة والأموال المخصصة عبر دعم الميزانية إلى الحكومات من أجل تنفيذ السياسات العامة.

3. مجال المجتمع المدني

المنسق: آن صوفي شافر، مدير برنامج، المؤسسة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان

توصيات

1. **ينبغي أن يؤدي البرلمان الأوروبي دور المراقب**ِ جنبًا إلى جنب مع المجتمع المدني المستقل في المنطقة - ويتضمن ذلك المنظمات غير الحكومية المحلية لحقوق الإنسان، والشباب، والمرأة والإعلام - لمراقبة وتقييم أن تنفيذ مبدأ اشتراط حقوق الإنسان مضمون بموجب إطار عمل اتفاقيات شراكة الاتحاد الأوروبي مع حكومات جنوب المتوسط وأنه يتم إجراء تقييمات مناسبة للتأثير قبل إبرام وتجديد وتوقيع الاتفاقيات التجارية أو الاتفاقيات الثنائية الأخرى.

2. **المجتمع المدني المستقل** - ويتضمن ذلك من يعمل في مناطق بعيدة - يجب أن يكون قوة محركة هامة من أجل إنشاء ومراقبة آلية وطنية وإقليمية للحوار بين الحكومات/الاتحاد الأوروبي/المجتمع المدني بشأن التشريع والتدابير المرتبطة بالمجال المتاح أمام المجتمع المدني، بما في ذلك تشريعات مكافحة الإرهاب. ينبغي ألا تكون الحكومات جزءًا من هذا الحوار إذا كان المجال مغلقًا أمام المجتمع المدني.

3. **زيادة، وتنويع وتبسيط الوصول إلى التمويل الأساسي المستدام** المقدم إلى منظمات المجتمع المدني المستقلة من الجنوب، خاصة من خلال منح مستندة لبرامج أو تشغيلية، أو إبرام اتفاقيات شراكة إطارية أو أنظمة مبتكرة أخرى وبشكل عام تمويل مباشر أكثر إلى منظمات المجتمع المدني الكائنة في الجنوب.

4. مراجعة التعهدات ومخصصات الميزانية السنوية، و **زيادة الدعم إلى المدافعين عن حقوق الإنسان** من منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط (يتضمن ذلك الصحفيين المستقلين الذين يدعمون المجتمع المدني) خاصة هؤلاء المعرضين للخطر والعاملين في الأوضاع الأكثر صعوبة نتيجة لإغلاق مجال المجتمع المدني في بلدان المنطقة.

اقتراحات أخرى **تم عرضها خلال الجلسة الختامية:**

- ينبغي أن تكون منظمات المجتمع المدني قادرة على تلقي تمويل مباشر من الاتحاد الأوروبي بدون مناقصات كوسطاء.

- ينبغي أن يصبح هذا المنتدى السنوي مجالاً أمام المدافعين عن حقوق الإنسان (HRDs) للحديث علنًا وتوصيل أصواتهم. ولذلك ينبغي أن يتأكد الاتحاد الأوروبي من دعوتهم، حتى لو كان في الغالب يتم منعهم من السفر وقد لا يتمكنوا من حضور تلك الاجتماعات.

4. أصوات الشباب والمرأة

المنسق/الميسر: السيدة/ بسمة النابلسي (وفد الاتحاد الأوروبي في الأردن، منسق المجتمع المدني)
المتحدثون: السيدة/ سيرينا رومانو (الخبير الجنساني)
السيد/ حاتم عطا الله (المدير التنفيذي، مؤسسة آنا ليند)

يتم تصميم مشروعات الاتحاد الأوروبي الإنمائية بنوايا حسنة، فهي تهدف إلى مساعدة الأشخاص على الوصول إلى الخدمات الأساسية، ثم تهدف إلى تقوية المشاركة السياسية وبالتأكيد لديها هدف كبير لتقليل الفوارق والتباينات.
ولكن في معظم الحالات، يتم تفويت كثير من الفرص لتصميم برامج أفضل وذلك لأننا نميل جماعيًا إلى الإخفاق في مراعاة ثقافة واحتياجات جميع الأشخاص، وعادة ما يكون هؤلاء هم المجموعات المهمشة (المرأة والشباب).
وهذا شائع جدًا لأن المفاهيم سابقة التكوين لما تحتاجه الفتيات والنساء تكون غالبًا ليست محددة السياق، وليست واقعية ولا استشارية ولا شاملة.

أشار السيد/ عطا الله، من مؤسسة آنا ليند، إلى أهمية توفير مشاركة شبابية مستدامة، وإنشاء بديل للخطاب المتطرف للشباب.

وفي كلمتها، تناولت السيدة/ سيرينا رومانو الحقائق التالية، مسلطة الضوء على الطبيعة متداخلة القطاعات لمشكلات المرأة:

- الهجرة والانتقال, المرأة تكون غير ظاهرة كمهاجرة. تتعرض المرأة أثناء السفر إلى الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي.
- دمج المنظور الجنساني في التوظيف. تتضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أقل معد للمشاركة النسائية. ومن أجل العمل، ينبغي إحصاء الوظائف التي لا تستطيع المرأة العمل فيها وحشد الضغوط لذلك.
- الرعاية، وأنظمة المعاشات، وقوانين الأمومة. ينبغي معاملة المرأة باعتبارها مستقلة وقائمة بذاتها.
- تعاني المرأة من نقص المعلومات. نظم معلومات أفضل، وإجراءات أكثر شفافية.
- من المهم البحث عن طرق للسماح للمرأة بالعمل دون الحاجة إلى طلب إذن زوجها.
- في السياسة, ترشح المرأة وتنظيم الأحزاب وشبكات المرأة. من المهم أن يكون هناك حصص، وتدابير خاصة مؤقتة ودعم للمجتمع المدني من أجل مزيد من الشبكات والديمقراطية التشاركية. تخضع المرأة المنتخبة للمساءلة. الحصص تؤرق النظام.
- العمل معًا وتضمين المرأة مهم للمجتمع.

توصيات

الشباب

1. **إزالة المعوقات التي تقيد الانتقال** من أجل التوظيف، والتعليم، التبادل الثقافي.
2. **تطوير أنظمة التعليم الرسمي وغير الرسمي** في المنطقة من أجل تبني أساليب جديدة وحديثة.
3. **دعم تنظيم المشروعات الشبابية**, والتدريب المهني وبرامج المهارات المعنوية.
4. **الاستمرار في دعم القيادة**, والحوار (الحوار الحاسم المستند للدليل)، وبرامج تبادل الوسائط الجديدة التي تشجع إدماج الشباب في صنع السياسات وتمنع التطرف في المناطق الحضرية والريفية.
5. تصميم **برامج محددة السياق**.
6. دعم الشباب في مواجهة **التغير المناخي** في منطقة الجنوب ودعم نهج سلمي في **مناهضة التطرف**.

الجنسانية

1. **تطوير الثقافة المؤسسية**, والمفاهيم والرسائل لكي تكون مراعية للمنظور الجنساني. تشجيع التشبيك والتعاون بين النساء والفتيات (على المستويين الوطني والإقليمي) من أجل التبادل، والتعرض، وأفضل الممارسات والدروس المستفادة، والاستجابات المنسقة للمساواة بين الجنسين.
2. تقييم وتصميم إجراءات من أجل **إنشاء بيئة تمكينية** محددة السياق وتراعي كل الأعمار.
3. **تبني نشر الإلمام بالنواحي القانونية** بين النساء في المجتمعات الإقليمية الجنوبية.
4. **تمكين المجتمعات** من أجل تحفيز تصميم خطة عمل، وتنفيذ ومراقبة وتقييم أهداف التنمية المستدامة.
5. **تشجيع ابتكار مبادرات للمرأة** تحسن وتزيد من أصوات النساء والفتيات ومشاركتهم الاقتصادية.
6. العمل باستخدام **قرار مجلس الأمن رقم 1325**, بشأن المرأة والسلام والأمن والذي يعيد التأكيد على أهمية دور المرأة في منع وحل المنازعات، ومفاوضات السلام، وبناء السلام، وحفظ السلام، والاستجابة الإنسانية وفي إعادة الإعمار بعد الصراعات، ويشدد على أهمية مشاركتهن المتساوية وانخراطهن الكامل في جميع الجهود من أجل صيانة وتعزيز السلام والأمن."

5. المشاركة في الحياة العامة

المنسق: **السيدة/ بياترز بوريز، رئيسة وحدة العلاقات الخارجية، اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية**
المتحدثون: السيدة/ نيتا كينيث، مشروع شبكات الشباب المتوسطي - إسرائيل؛ السيد/ الصادق بلحاج حسين، الاتحاد العام التونسي للشغل - تونس.

شددت السيدة/ نيتا كينيث, من مشروع شبكات الشباب المتوسطي، على أهمية إفساح مجال للشباب في الساحة السياسية:

- من المهم منح الشباب فرصة للتأثير في السياسة العامة، لأن الشباب لديهم احتياجات فريدة ليست لدى الشرائح العمرية الأخرى. من المهم تنفيذ سياسة يمكنها التعامل مع تلك الاحتياجات بنجاح. **الاستثمار في الشباب سيضمن عمل المجتمع بشكل أفضل في المستقبل**.

- ولذلك ينبغي أن يدعم الاتحاد الأوروبي الشباب في هذه الأبعاد الأربعة:

  - التغيير في التوجه: يحتاج الشباب إلى التشجيع على التفكير في أنفسهم كمجموعة ذات مصلحة سياسية والاعتقاد بأن لديهم القوة للتأثير في بلدهم.

  - التنوع: يواجه الشباب من الخلفيات المختلفة تحديات مختلفة (الرجال مقابل النساء، شباب من مناطق مختلفة أو خلفيات دينية مختلفة). من المهم إعطاء فرصة للشباب من جميع طبقات المجتمع لتوصيل أصواتهم.

  - بناء القدرات: يحتاج الشباب إلى فهم كيفية عمل السياسة العامة، وأيضًا أن يكونوا قادرين على فهم واستخدام المصطلحات التي تستخدمها المنظمات الحكومية.

  - إنشاء اتصال مستمر: لا يمكن أن يتقابل الشباب مع صانعي السياسات مرة واحدة فحسب. لابد أن يكون هناك اتصال مستمر والذي يسمح بوجود عملية تغذية مرتدة طوال الوقت.

السيد/ الصادق بلحاج حسين, *من* الاتحاد العام التونسي للشغل – **تونس**, وصف الوضع في بلده:

- لقد أحدثت الثورة موجة جديدة من الديناميكية النشطة داخل المجتمع المدني تشهد عليها حقيقة أن عدد منظمات المجتمع المدني في تونس ازداد من 3000 إلى 18000.

- منذ عام 2011، ظهر إحساس عميق بالتضامن والمشاركة بين جهات المجتمع المدني الفاعلة عند الاضطلاع بالمبادرات وإقامة المشاورات من أجل تعزيز الحوكمة المستندة إلى المواطن. وقد اقترن هذا **الإحساس بالتضامن** مع **اتصال شبكي أكبر** والذي ساعد منظمات المجتمع المدني على تنظيم نفسها في النواحي حيث تحتاج إلى دعم **وحشد المواطنين، ليس فقط من المدن، ولكن أيضًا من أبعد المناطق في البلد**.

- لقد كان المجتمع المدني حتى الآن مبادرًا وملتزمًا بتوصيل أصوات الناس على كل من المستويين الحضري والريفي. وقد كان لهذه الجهود أهمية حاسمة من أجل تمرير الرسالة المناسبة عند الدعوة إلى إصلاحات سياسية مناسبة.

- عند إقرار الدستور في عام 2014, **أدى المجتمع المدني في تونس دورًا أساسيًا** في تطوير مقترحات، بناءًا عل مشاورات منتظمة مع السلطات، من أجل بناء هياكل ديمقراطية فعالة مهمتها تحقيق تنمية مستدامة لمجتمعنا.

- **ما تزال مشاورات المجتمع المدني في تونس في مستوى أساسي**. ينبغي أن يدعم الاتحاد الأوروبي تأسيس هيئة استشارية للمجتمع المدني تؤدي دور المراقب بغرض مراقبة التقيد بمبادئ الحوكمة الرشيدة والتنفيذ الصحيح للدستور الجديد. ينبغي اختيار أعضاء هذه الهيئة بناءًا على المعايير التالية: الحيادية، الشمول، النزاهة، الشفافية، الاستقلالية، الخبرة، والتمثيلية والإحساس بالمسئولية.

توصيات

1. تمثل الحل الذي قام به الاتحاد الأوروبي من أجل إشراك المجتمع المدني في الحياة العامة في **إنشاء مؤسسات مجتمع مدني بدور استشاري إلزامي في العملية التشريعية**. وأيضًا فإن اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية ترعى إنشاء هذه المؤسسات في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط: وفي تونس، حيث تم بالفعل النص على ذلك في الدستور الجديد، ولكن أيضًا في إسرائيل، حيث لا يتم الاعتراف بالشبكة القائمة رسميًا، أو في فلسطين، حيث تم النص علي ذلك في مشروع قانون.

2. ورغم **أن الفنانين والمشتغلين بالثقافة يمثلون مكونًا هامًا من المجتمع المدني** ويؤدون دورًا أساسيًا في ترويج الممارسات الديمقراطية وإدماجها، فإنهم ما زالوا غائبين عن خطاب المجتمع المدني. ينبغي أن يدعم الاتحاد الأوروبي هذه الفئة من المجتمع المدني بشكل أفضل من خلال برامج بناء القدرات الخاصة بالدعوة، وتنظيم المشروعات، وتطوير الشراكة وجمع التمويل. **وينبغي دعوتهم أيضًا لهذا المنتدى السنوي**.

3. يعد الحوار بين المجتمع المدني والسلطات نقطة بداية لضمان المشاركة في المجال العام. على سبيل المثال، في تركيا **تم تأسيس منظمات غير حكومية على المستوى المحلي** كقنوات للاتصال مع مجالس المدن. تتمثل أحد الأمثلة الإيجابية الأخرى في نشاط المجتمع المدني في فلسطين والذي نجح مؤخرًا في مناهضة القرارات السياسية المتعلقة بالتشريعات السيئة مثل مشروع قانون تأسيس مجلس للإعلام والذي تم سحبه، والاقتراح التشريعي بشأن الأمن الاجتماعي والذي تم إعادة صياغته نتيجة للضغوط من المجتمع المدني. المثال الثالث هو شبكات المجتمع المدني المحلية التي تساهم في حل المشكلات البيئية.

4. استنادًا إلى النموذج التونسي, **ينبغي إنشاء شبكات بين بلدان الجنوب لكل قطاع من المصالح** (على سبيل المثال: النقابات العمالية، أنصار البيئة، إلخ) لتبادل أفضل الممارسات. ومثال ذلك شبكة النقابات العربية التي تم إنشاؤها مؤخرًا.

5. إن قياس القدرة التمثيلية لمنظمات المجتمع المدني ليس بالمهمة السهلة. وانتشار الآلاف من منظمات المجتمع المدني لا يسهل إجراء حوار سليم أو تحديد أفضل الممارسات التي تستحق الدعم بواسطة المانحين الدوليين. ينبغي أن تقوم منظمات المجتمع المدني بتنظيم نفسها من أجل **إنشاء آلية تمثيلية مستندة إلى التناوب من أجل التشاور المنظم** مع الجهات المانحة والسلطات.

6. هناك حاجة كبيرة إلى زيادة الوعي لدى الحكومات والمؤسسات الدولية بشأن الحاجة إلى استشارة وإشراك منظمات المجتمع المدني: فالمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على سبيل المثال لا تذكر المجتمع المدني على الإطلاق.

7. واتباعًا لنموذج مدونة قواعد سلوك مجلس أوروبا، ينبغي أيضًا أن تقوم منظمات المجتمع المدني بتطوير واتباع **مدونة قواعد سلوك** خاصة بها بناءًا على أفضل الممارسات من أجل تضمين المواطنين في صنع القرارات. ينبغي أن تكون منظمات المجتمع المدني أكثر شفافية عندما يتعلق الأمر بنماذج التمويل.

8. ويجب تنفيذ آليات مناسبة من أجل سماع **مجتمعات المهجر** بالخارج.

9. تحتاج المنظمات غير الحكومية القديمة والمرموقة وكذلك المؤسسة حديثًا إلى إقامة **حوار منتظم من أجل الاعتراف المتبادل** وتبادل المعرفة.

10. **الشفافية المالية** هي أيضًا ضرورة داخل منظمات المجتمع المدني ذاتها.

6. بناء قدرات منظمات المجتمع المدني

المنسق: جابي هاجمولر (المفوضية الأوروبية, المديرية العامة للجوار ومفاوضات التوسع، مركز الخبرة الموضوعية بشأن المجتمع المدني)
المتحدثون: أحمد الدمراوي، (قائد فريق، برنامج تمكين المجتمع المدني في جنوب المتوسط)،
باتريس لينورماند (المفوضية الأوروبية، المعونة الأوروبية، وحدة المجتمع المدني والسلطات المحلية)

سلط **السيد/ باتريس لينورماند** الضوء على أولويات المعونة الأوروبية بشأن المجتمع المدني، مركزًا على الحاجة إلى العمل مع المجتمع المدني باعتباره جهة فاعلة للحوكمة والحاجة إلى دعم مشاركة المجتمع المدني في الحياة العامة، وكذلك إنشاء بيئة تمكينية للمجتمع المدني. وقام بعرض **آليات المفوضية الأوروبية**: الآلية الأوروبية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان وآلية المجتمع المدني. وسلط الضوء على قضية الاستدامة في قطاع المجتمع المدني، والحاجة إلى بناء القدرات للمجتمع المدني ومشكلة استيعاب القدرات الموجودة في كثير من بلدان الجنوب.

وشدد السيد/ لينورماند على ضرورة **الشراكات طويلة الأجل بين الاتحاد الأوروبي والمجتمع المدني، وركز على بناء القدرات والحاجة إلى الاتفاق على بعض الأهداف المشتركة. كما أثار مسائل استدامة المشروعات وكيفية ضمان بناء القدرات في المشروعات المدعومة.** علاوة على ذلك، فقد أيد ضرورة العمل مع المنظمات الكبيرة التي ستتمكن من إعادة توجيه الأموال إلى المنظمات الأصغر.

قام **السيد/ أحمد الدمراوي (برنامج تمكين المجتمع المدني في جنوب المتوسط)** بعرض تقديمي لبرنامج تمكين المجتمع المدني في جنوب المتوسط وأهدافه الأساسية، مثل دعم بناء القدرات، وتغطية جوانب الحكم، والدعوة والترويج، وحشد الضغط والدعم من أجل منظمات المجتمع المدني. وتركز الآلية أيضًا على دعم القيادات الشابة ومشاركة الشباب في المجتمع المدني. وقام بعرض النتائج الأساسية، وتسليط الضوء أيضًا على التحديات، مثل **قضايا الانتقال، والاستدامة وحوارات التشاور المتعددة**.

توصيات

1. الحاجة إلى **بناء قدرات شاملة 360 درجة** (من أعلى لأسفل ومن أسفل لأعلى، من نظير لنظير؛ ولكن أيضًا بين الشمال والجنوب، والجنوب والجنوب، والجنوب والشمال); ضرورة تركيز نواحي القدرات ونقل المعرفة في نواحي معينة.
2. إشراك القطاع الخاص لإنشاء **استدامة مالية لمنظمات المجتمع المدني**, بحيث لا يكون المجتمع المدني معتمدًا على التمويل الخارجي.
3. **إشراك المجتمع المدني في مراقبة** السياسات القطاعية وبرامج الاتحاد الأوروبي.
4. تشجيع **انتلافات المجتمع المدني** وجعلها مؤهلة لتلقي تمويل الاتحاد الأوروبي.
5. التركيز على **التمكين** بدلاً من التدريب.
6. **تبني ورعاية شراكات طويلة الأمد** بين المانحين (الاتحاد الأوروبي) والمجتمع المدني وبين منظمات المجتمع المدني.
7. **استشارة المجتمع المدني بشأن أولويات** برامج دعم المجتمع المدني. إجراء تقييمات للحاجات؛ ومراقبة وتقدير جنبًا إلى جنب مع المجتمع المدني على الأرض من أجل ضمان الاستدامة ووثاقة صلة البرامج.
8. **بناء قدرات على نحو مفصل** للبلدان في أوضاع ناشئة.
9. هناك **حاجة إلى آلية** لإنشاء مجمع لتبادل المهارات بين دول المغرب.
10. استخدام **تقارير تقييم** برامج بناء القدرات لاستخلاص الدروس المستفادة.

7. مكافحة الراديكالية

المنسق: ألفارو ألكالدي فابريجاس، المعهد العالمي للعمل بلا عنف (NOVACT)
المتحدث: سورية سعد زوي، اليونسكو

ناشدت السيدة/ سعد زوي الحضور: "*هذه فرصة للاستفادة منكم (المشاركين من مناطق الجنوب). من المهم مخاطبة الحكومات والمؤسسات وليس فقط العامة.*"

وطالبت بإطار عمل للنشاط:

- الحاجة إلى نهج شامل، سياسة عامة لمنع العنف.
- تعتبر كلمة تشكيل السياق كلمة أساسية.
- الأبحاث الفورية – العمل يدًا بيد، الحكومات مع المجتمع المدني.
- الخطاب المضاد هو أيضًا هام للغاية.
- هناك تطرف على الإنترنت ومن المهم أيضًا النظر فيه ومواجهته.
- ينبغي أن يبقى الشباب في بؤرة الاهتمام، في وجود آليات لمواجهة العنف المتطرف.
- ومن الضروري مشاركة المواطنين.

جوانب القلق المحددة التي حددها المشاركون

- الحاجة إلى التوقف عن إلصاق التهم بالإسلام.
- هناك حاجة إلى مبادرات. يتطلب منع العنف سياسات.
- الاحتراس من "حالة الإرهاب" التي تؤدي إلى ما لدينا اليوم (على سبيل المثال في سوريا). نحن بحاجة إلى منع هذه الأنظمة من العمل مع الإفلات من العقاب.
- نصائح لإستراتيجية مكافحة الإرهاب:
  - معالجة مصادر المظالم (مكافحة الفقر، البطالة، إلخ).
  - التعليم والثقافة والمعاهد التعليمية تعزز المعايير السلوكية الإيجابية.
  - التمكين والتحرير الجنساني.
  - الدين يمكنه العمل بشكل إيجابي، بإدانة العنف، ونشر رسائل السلام.
  - برامج فك الارتباط، في السجون، والمدارس، والمجتمعات.
  - العمل مع الناس في مجموعات أو فرادى.
  - الإطار القانوني والعدلي، والتشريع والتطبيق الفعال للمحاكم.

توصيات

1. بناء ثقافة من التقارب من خلال التعليم والإعلام.
2. إبطال الأدوات التي يستخدمها المتطرفون لمكافحة التطرف، من خلال عقد ورش عمل عن كيفية التعامل معها.
3. يجب ألا ننسى الأطفال، فالوضع غير مشجع ولكن يمكن تحسينه. ما زال الأمر صعبًا لأن الأطفال ليسوا أولوية.
4. إعادة تفعيل نوادي اليونسكو في الجامعات. العمل في وسائط التواصل الاجتماعي باستخدام رسائل ضد الإرهاب، ومواجهة الإعلام السائد، وزيادة التفكير النقدي بين الناس، واتخاذ قرارات بشأن ماهية الأولويات.
5. تطوير مراصد.

8. الأمن والاستقرار

المنسق: بول جيلسبي، جريدة زي آيريش تايمز
المتحدث: ستيفان هالجاند، المفوضية الأوروبية/المديرية العامة للجوار ومفاوضات التوسع، مركز الخبرة الموضوعية (CoTE) بشأن الاستجابة للأزمات وإصلاح قطاع الأمن

قام السيد/ هالجاند أولاً بتوضيح لمشهد المسائل الأمنية الأخيرة التي تؤثر في المنطقة ثم ركز على الدور الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني عند التعامل مع هذه التحديات.

- لا يوجد أمن واستقرار بدون تنمية. نحن اليوم لا نواجه فقط تحديات أمنية مباشرة (الدول الفاشلة، عمليات السلام العالقة، الإرهاب، إلخ)، بل أيضًا تحديات أمنية غير مباشرة (الطاقة، التغير المناخي، ندرة المياه، البطالة، إلخ). يتعامل الاتحاد من أجل المتوسط مع التحديات الأمنية غير المباشرة فقط على المستويين السياسي والفني.

- ومن أجل التعامل مع المشكلات الأمنية في المنطقة، يعتمد الاتحاد الأوروبي على أدوات مختلفة (آلية الجوار الأوروبية، مكتب الشرطة الأوروبي (يوروبول)، الدول الأعضاء، وكالات الأمم المتحدة).

- لقد استجاب الاتحاد الأوروبي للتحديات الأمنية المباشرة وغير المباشرة من خلال ثلاث مبادرات:

أ) الإستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي (https://europa.eu/globalstrategy/en/strategic-review-european-union-changing-global-environment), والتي سيتم الإعلان عنها في شهر يونيو/حزيران 2016. وهي تهدف إلى زيادة التزام الاتحاد الأوروبي بمعالجة الوضع الأمني في الجوار وما يتجاوزه، من خلال الجمع بين نهج قصير وطويل الأمد.

ب) سياسة الجوار الأوروبية (ENP) الجديدة، التي يتمثل هدفها الرئيسي في تحقيق الاستقرار في المنطقة من خلال معالجة التحديات العاجلة والمباشرة في الاتحاد الأوروبي والجوار، واكتشاف نهج جديدة لتدعيم سيادة القانون، والديمقراطية، وحقوق الإنسان والتوازن الجنساني.

ج) السياسة الإقليمية للاتحاد الأوروبي من أجل سوريا والعراق ومكافحة داعش، والتي تم تبنيها في شهر مارس/آذار 2015 (http://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2015/03/16-council-conclusions-eu-regional-strategy-for-syria-and-iraq-as-well-as-the-isil-daesh-threat/). وهي تهدف إلى معالجة الأسباب السياسية الجذرية، وتخفيف العواقب الإنسانية (الصندوق الاستئماني "مدد") وخفض التهديدات الإرهابية.

- وبالنسبة لإصلاح القطاع الأمني (http://ec.europa.eu/smart-regulation/roadmaps/docs/2016_eeas_001_cwp_security_sector_reform_en.pdf), ستقوم المفوضية الأوروبية قريبًا، بالاشتراك مع الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، بإصدار بيان بشأن الإستراتيجية الأمنية الجديدة (إدارة الحدود، إدارة السجون، إلخ). وهذه الإستراتيجية الجديدة ستضع تأكيد أكبر على الدور الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني في تصميم وتنفيذ هذه السياسة. سيقوم الاتحاد الأوروبي بتأسيس وترسيخ تعاونه في الجوار من خلال مزيد من المشروعات الأمنية التي ستمنح الأولوية لأمن الإنسان على أمن الدولة.

- واختتم بدعوة الحضور إلى اقتراح الدور الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني في منع الصراعات، وبناء السلام، وخاصة في حالة الدول الفاشلة. كما دعا الحضور إلى تقديم مقترحات بشأن الكيفية التي يمكن من خلالها للاتحاد الأوروبي الوصول إلى أنواع جديدة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والتي تركز على المسائل الأمنية.

توصيات

1. في الإستراتيجية العالمية الجديدة للاتحاد الأوروبي، ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يولي اهتمام أكبر للكيفية التي يمكن من خلالها **تجنب نهج "الدبلوماسية من أجل التنمية"** حيث يبدو أن هذا هو الشكل الجديد من الاشتراط عندما يتعلق الأمر بعلاقات الاتحاد الأوروبي مع المنطقة.
2. يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى دعم المبادرات التي **تتضمن القطاع الخاص** في المناقشات بشأن الإصلاح الأمني.
3. ينبغي **تطبيق مدونة قواعد سلوك محددة وشفافة** لمساءلة تلك الحكومات في الاتحاد الأوروبي التي تدعم النشاط التجاري في مجال إنتاج وتجارة الأسلحة.
4. يحتاج الاتحاد الأوروبي أن يتحلي **بالشفافية** عندما يتعلق الأمر بالعلاقات مع المنطقة من أجل حشد منظمات المجتمع المدني والنشطاء لدعم برامج الاتحاد الأوروبي بشأن بناء السلام وتسوية الصراعات.
5. يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى **تحسين التنسيق مع الكيانات الأخرى العاملة في القضايا الأمنية**, مثل الأمم المتحدة والجهات المانحة الرئيسية الأخرى ضمن سياق خطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة بشأن السلام والأمن.
6. ينبغي تقديم مزيد من الدعم إلى **جهات المجتمع المدني القائمة** قبل الأخرى حديثة التأسيس. لماذا يتم دعم الجهات الجديدة إذا كانت الموجودة بالفعل ليس لديها الموارد الكافية في المقام الأول؟
7. ينبغي للاتحاد الأوروبي **العمل بشكل وثيق أكثر مع المنظمات الشعبية العاملة في الأمن** من أجل التأثير في السياسات العامة.
8. ينبغي أن يتوخى الاتحاد الأوروبي **الحذر في معالجة التحديات غير المباشرة** عندما يتعلق الأمر بإدارة مسألة الهجرة والانتقال. عند معالجة التحديات غير المباشرة، ينبغي أن يتأكد الاتحاد الأوروبي من أن برامجه تفيد كل المستويات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع من أجل توزيع متساوي للثروة.
9. رغم أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الرئيسي لمصر، فإن دعم الاتحاد الأوروبي لحقوق المواطنة والحريات الدينية قليل للغاية (الانتهاكات الواسعة للشرطة والفتنة الطائفية في المنيا هي أمثلة للتحديات الأمنية التي يجب أن يتعامل معها الاتحاد الأوروبي).

9. دعم التوظيف

المنسق: موريس كلاسينز (سوليدار)
المتحدثون: مصطفى التليلي (مدير المنطقة العربية/الاتحاد الدولي لنقابات العمال), دافني مازو (برنامج التحول المستدام في منطقة البحر المتوسط **SWITCH-Med**), مالين إلاندر أوجيروا (المفوضية الأوروبية/المديرية العامة للجوار ومفاوضات التوسع)

قام مدير الاتحاد الدولي لنقابات العمال بتسليط الضوء على التحديات الرئيسية المتعلقة بالبطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مثل أزمة التوظيف، وخاصة أزمة توظيف الشباب. تؤدي بطالة الشباب إلى الهجرة وزيادة في التطرف وانضمام الشباب إلى المنظمات المتطرفة. ولا توجد هيئة موثوقة لرصد الإحصائيات. وقال بأن **التحديات الرئيسية هي ضعف الحوكمة, وعدم وجود استثمارات يمكن أن تتناسب مع الحاجة إلى التوظيف، وعدم وجود سياسة ضريبية عادلة والنظام البنكي**. وقال بأنه لا تزال نفس السياسات موجودة وهي التي أدت إلى أزمة التوظيف في عام 2012 وهناك حاجة إلى إصلاحها.

- يجب أن تدعو منظمات المجتمع المدني إلى سياسات جديدة تسمح **بتوفير وظائف** جديدة.
- **السياسة الاجتماعية** ينبغي إدراجها في صدارة الأولويات الاقتصادية.
- هناك حاجة إلى **إشراك الشباب في صنع السياسات**, لكي يشعر بأنه جزء من المجتمع.
- من السهل تأسيس الاقتصاد الاجتماعي وهناك **حاجة إلى تعاون المجتمع المدني والنقابات العمالية** والتوصل معًا إلى برنامج مشترك.

قامت **دافني مازو** بعرض تقديمي للبرنامج الإقليمي للتحول المستدام في منطقة البحر المتوسط Med-SWITCH (الممول من الاتحاد الأوروبي), بناءًا على التنمية المستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وهم **يعملون مع الصناعات لضمان أن البرامج تدعم منظمي المشروعات الحرة ومنظمي المشروعات الحرة الصديقة للبيئة. هناك اهتمام متزايد في البلدان المستهدفة. ويتمثل الهدف في** إدماج النمو الأخضر في نموذج الأعمال المعتادة وبناء قدرات المجتمع المدني على المشاركة في البرامج التي تستهدف تشجيع كفاءة استخدام الطاقة، والزراعة وإدارة المخلفات.

سلطت **مالين إلاندر أوجيروا** الضوء على أهمية مراجعة سياسة الجوار الأوروبية، حيث الأولوية السياسية الرئيسية هي الكيفية التي يمكن من خلالها للاتحاد الأوروبي تحقيق الاستقرار في المنطقة (السياسي، والاقتصادي والأمني). وعرضت لكيفية تنفيذ المديرية العامة للجوار ومفاوضات التوسع لنهج القطاع الخاص، والذي يستند إلى أربعة مستويات بحيث يكون دعم الاتحاد الأوروبي شاملاً:

- مستوى السياسة – التكامل الاقتصادي عبر التعاون التجاري والإقليمي;
- المستوى الكلي – يساهم في تكوين بيئة تمكينية عبر إصلاحات السياسة (للقطاع الخاص وإطار عمل الاستثمار);
- المستوى المتوسط – بناء القدرات المؤسسية وتعاون الأعمال التجارية;
- المستوى بالغ الصغر - المؤسسات بالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر الوصول إلى التمويل.

سيقوم الاتحاد الأوروبي أيضًا بإطلاق مبادرة الاتحاد الأوروبي للإدماج المالي لدعم الوصول في البحر الأبيض المتوسط: أدوات مالية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والخدمات الاستشارية والوسائل الأخرى للوصول إلى التمويل.

توصيات

1. **إعادة مناقشة دور النقابات العمالية**, والتي يمكنها أن تؤدي دورًا هامًا في الاستجابة للتحديات في سوق العمل.
2. يجب تتبع الدعم المقدم إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة مما إذا كانت الأرصدة تصل بالفعل إلى الناس. هناك **حاجة إلى مزيد من الشفافية والمراقبة** فيما يتعلق بالعمليات المالية.
3. **زيادة الحوار الاجتماعي بين المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية** من أجل معالجة البطالة.
4. يجب أن يصاحب سياسات معالجة البطالة **سياسات لتحييد ومحاصرة التطرف**. الإرهاب ليس مشكلة بطالة فحسب، بل مشكلة في الحوكمة الرشيدة والديمقراطية، وهو ما يجب التعامل معه من أجل معالجة التطرف.
5. ينبغي للاتحاد الأوروبي أن **يركز على إنشاء مصادر للدخل**, بدلاً من مجرد توفير الوظائف فحسب. لا يلقى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني اهتمامًا كافيًا.
6. تبني نهج شامل **وتضمين الأشخاص ذوي الإعاقة**, لأن الأشخاص ذوي الإعاقة أيضًا ليس لديهم إمكانية وصول إلى التعليم. الحاجة إلى مساعدة الشركات والمجتمع المدني لتأسيس منظمات دامجة وشاملة. هناك حاجة إلى مراجعة الإطار التعليمي بحيث يتم دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في البرنامج.
7. دعم **إصلاح النقابات العملية** في بعض البلدان بحيث تكون مستقلة عن الحكومة.
8. **تقوية التكامل الاقتصادي** في المنطقة.
9. **دعم تطوير المبادرات الاقتصادية المحلية**, التي تقودها السلطات الإقليمية والمحلية. سيضمن ذلك استدامتها وتمكينها.
10. توجيه الانتباه إلى القوة الدافعة **للتحول الديموغرافي**: الحاجة إلى **الاستجابة إلى السياق الخاص بالعدد المتزايد للشباب** بأسرع ما يمكن.
11. **تحتاج النقابات العمالية إلى الدعوة إلى حرية التجمع وحرية التعبير** من خلال الانضمام إلى منظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني الأخرى بشأن هذه القضايا.
12. فيما يتعلق **بالتحول الاقتصادي**, يمكن للنقابات العمالية تزويد أعضائها وعمالها ببرامج تدريب لرفع المستوى من أجل مواكبة التغييرات السريعة في سوق العمل. ومن الضروري إعادة التأهيل وإعادة دمج القوى العاملة الحالية من أجل سوق العمل الخاضع للخصخصة. على الجانب الآخر، يمكن للنقابات العمالية استغلال مرافقها كمعاهد تدريب لإجراءات التأهيل الوظيفي للشباب.

نتائج
منتدى المجتمع المدني في الجوار الجنوبي... والتطلع للأمام

بقلم أوليفيير كونسولو, خبير المجتمع المدني (بناءًا على النقاشات المتبادلة/الأعمال التحضيرية التي تمت في الاجتماعات التحضيرية في الأردن ومنتدى المجتمع المدني في بروكسل)

الإنجازات

يعتبر عام 2016 معلمًا بارزًا في هذه العملية الممتدة لأربعة أعوام. إن عملية الحوار الحالية بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي، والمجتمع المدني من منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط وأوروبا، والسلطات المحلية والإقليمية والجهات المعنية الأخرى قد حققت الإنجازات التالية في عام 2016:

- أعادت القيادة المؤسسية للاتحاد الأوروبي التعبير عن التزامها بمواصلة وتطوير التزام الاتحاد الأوروبي بإطار عمل الحوار متعدد الجهات المعنية هذا.
- لقد أكد المجتمع المدني من منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط على التزامه الخاص بالعملية في نفس الوقت الذي طالب فيه بحزم بدرجة أعلى من الاستقلالية في تنظيم وتسهيل مشاركة منظمات المجتمع المدني على المستوى الإقليمي، هذا من جانب ومن الجانب الآخر في التعاون مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي في بناء إطار عمل وخطة عمل الحوار.
- وقد أثبتت هذه المبادرة قيمتها على مدار الفترة الأخيرة من خلال السماح للمجتمع المدني بتنبيه الاتحاد الأوروبي لمخاطر واتجاهات تعطيل أو تأجيل أولويات خطة العمل الخاصة بالتحول الديمقراطي، وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة في السياق الحالي الذي يتسم بصراعات جديدة في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط، وبمستوى متزايد من الانتقال والهجرة بين المنطقتين وبتهديدات الإرهاب في المنطقتين.
- يقدم هذا الحوار فرصًا للمجتمع المدني من منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط للالتقاء وتبادل وجهات النظر على المستوى الإقليمي في بيئة آمنة ومنفتحة. ويتسم هذا الجانب على وجه التحديد بالأهمية والترحيب في السياق الحالي لتقلص المجال أمام المجتمع المدني على المستوى الوطني في كل بلدان المنطقة تقريبًا.
- تهدف العملية الحالية إلى إكمال وبناء التنسيق والرؤى المشتركة مع المبادرات القائمة الأخرى بين الاتحاد الأوروبي ومنظمات المجتمع المدني من ضفتي المنطقة.

التطلع للأمام

- **ينبغي أن يؤدي هذا الحوار إلى تحسين الاتساق وإلى رؤية مشتركة بشأن الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والبلدان من منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط**: على مستوى الاتحاد الأوروبي (مؤسسات متعددة تشارك في العملية)، وعلى مستوى منظمات المجتمع المدني (جهات فاعلة على درجة عالية من التنوع) وعلى مستوى البلد (السلطات المحلية والوطنية).
- جودة ووثاقة صلة الشراكات الدولية المتضمنة لنُهج شاملة ويتضمن ذلك: الحوار السياسي، العلاقات التجارية، احترام المعايير الدولية مثل حقوق الإنسان، التعاون التنموي، إطار عمل الاستثمار، الانتقال، التعاون الثقافي والأكاديمي، السياحة، الاستقرار والقضايا الأمنية، البيئة، إلخ. ينبغي أن تسمح عملية الحوار هذه للجهات المعنية المختلفة باستحضار تلك الموضوعات المختلفة للمناقشة بطريقة منفتحة, **وفي نفس الوقت السعي نحو درجة أكبر من "اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية" (PCD) وهو بند في معاهدة لشبونة ينطبق على جميع العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي**.
- لقد كانت أصوات المرأة والشباب في صميم العملية منذ عام 2012. **ويظل من إحدى الأولويات القصوى تحديد وإدماج مزيد من المنظمات والقيادات التي تمثل دوائر المرأة والشباب**. ونتيجة لذلك، ينبغي أن يتم تحصل منظمات المرأة والشباب على تمثيل أفضل في تنظيم وإدارة الحوار ذاته.
- **إن حماية حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان، ودور الصحفيين ووسائل الإعلام المستقلة، وعملية التحول الديمقراطي، وكذلك الاهتمام بالمبادرات التي يحركها المواطن ينبغي أن تشكل العمود الفقري للحوار بين المنطقتين**. وينبغي ألا يتم تعطيل أو تأجيل أي من تلك الجوانب بسبب أولويات "سياسية" أو "تجارية" أخرى.
- **ولتعظيم الفوائد الممكنة لهذا الحوار، من الضروري بشكل ملح ربط هذه المبادرة (بطريقة أكثر تنظيمًا) بالحوارات الأخرى الموجودة بين الاتحاد الأوروبي ومنظمات المجتمع المدني** من المنطقة مع منتدى السياسات من أجل التنمية (الذي تقوم على تسهيله المعونة الأوروبية على المستوى العالمي)، أو منتدى حقوق الإنسان، أو آلية منظمات المجتمع المدني التي تقودها المديرية العامة للتجارة بشأن مفاوضات التجارة.

- **وهناك حاجة إلى مزيد من الاتساق بين هذا الحوار والحوار المستمر مع منظمات المجتمع المدني من المنطقة ووفود الاتحاد الأوروبي**. إن خرائط طريق الاتحاد الأوروبي من أجل المشاركة مع المجتمع المدني تقدم توجيهًا وأدوات إلى وفود الاتحاد الأوروبي للتعامل مع المجتمع المدني على المستوى الوطني.
- **أظهر المجتمع المدني في المنطقة اهتمامًا باستغلال القدرات الموجودة والموارد المخصصة لهذه العملية من أجل المشاركة في حوار مع المؤسسات الأخرى الموجودة في المنطقة**، مثل الأمم المتحدة أو المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي، وبنوك التنمية الإقليمية أو صندوق النقد الدولي)، أو الاتحاد الأفريقي أو جامعة الدول العربية.
- **إن المرحلة الحالية من برامج الاتحاد الأوروبي الخاصة بسياسة الجوار الأوروبية تقدم فرصة لإجراء تقييم بشكل منفتح وبنَّاء للطرق التي يقوم من خلالها الاتحاد الأوروبي بدعم بناء القدرات للمجتمع المدني في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط**. من المتوقع من منظمات المجتمع المدني أن تكيف الآليات والنهج الموجودة.